شؤون الشرق الأوسط

ISSN 2822-6569
9772822659003

مجلة سياسة دولية

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT
ORTADOĞU İŞLERİ

المجلد: 4 العدد: 17
مارس-أبريل 2024

أفريقيا 2024:
من الحسابات إلى المخططات
فولكان إيبك

إفريقيا في 2023:
أهم التطورات الاقتصادية والسياسية والأمنية
كآن دفجي أوغلو

الأزمة السياسية المتفاقمة بين المغرب وفرنسا بعد زلزال المغرب
خديجة رميسة دورسون

نافذة على السياسات الأفريقية

هل ستؤثر الانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة على الوجود العسكري الأمريكي في العراق؟
واثق السعدون

من المثالية إلى الواقعية: اختبار الأمم المتحدة في غزة
تامر خاشقجي

هجمات الحوثيين والاستراتيجية الإيرانية بشأن باب المندب
إسماعيل صاري

مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط من أكبر المؤسسات الفكرية التركية التي تعمل في مجال دراسات الشرق الأوسط

ويواصل مركز أورسام أنشطته مع فريقه المتكامل والموسع في أنقرة واسطنبول من خلال متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المنطقة وذلك عن طريق أبحاثه وتحليلاته ودراساته التي تثريها الأبحاث الميدانية والتي تتم عن طريق الخبراء والباحثين العاملين فيه.

من أجل متابعة آخر أخبار أورسام يمكنكم زيارة الموقع الرسمي لأورسام

www.orsam.org.tr

ومتابعة صفحات أورسام عبر وسائل التواصل الاجتماعي

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
مركز دراسات الشرق الأوسط

www.orsam.org.tr | orsamorgtr

افتتاحية العدد

قراؤنا الأعزاء،

يسرنا أن نقدم لكم العدد السابع عشر من المجلد الرابع لمجلة "شؤون الشرق الأوسط" لشهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2024، التي تصدر عن مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط في أنقرة ORSAM. ملف هذا العدد هو "نافذة على السياسات الأفريقية"، وقد اختارت هيئة تحرير المجلة هذا الموضوع، لتزايد تأثير وأهمية السياسات الأفريقية في الساحة الدولية بعامة، وفي منطقة الشرق الأوسط بخاصة. ومن جانب آخر فأن هنالك شراكة تاريخية وجغرافية واجتماعية مهمة وحيوية بين منطقتنا والقارة الأفريقية، من خلال إقليم شمال أفريقيا. ضمن هذا السياق، ستجدون في هذا العدد مقالات مهمة لأكاديميين وباحثين متميزين من العالم العربي ومن تركيا، تناولت الموضوع الرئيس للعدد، ومواضيع أخرى مهمة من شؤون المنطقة، وهي على التوالي: "أفريقيا 2024: من الحسابات إلى المخططات", "إفريقيا في عام 2023: أهم التطورات الاقتصادية والسياسية والأمنية", "أجندة السياسة العليا الجديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: أزمة المناخ" "هل ستؤثر الانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة على الوجود العسكري الأمريكي في العراق؟", "اتفاقيات السلام في إفريقيا: اتفاقية الجزائر 2015 أنموذجا", "الأزمة السياسية المتفاقمة بين المغرب وفرنسا بعد زلزال المغرب", "العلاقات المغربية الإسرائيلية في ظل الحرب الإسرائيلية على غزة", "من المثالية إلى الواقعية: اختبار الأمم المتحدة في غزة", "الجنود الدروز في الجيش الإسرائيلي خلال الحرب على غزة", "دبلوماسية غزة: مفترق طرق في العلاقات التركية الإسرائيلية, والتركية الخليجية", "هجمات الحوثيين والاستراتيجية الإيرانية بشأن باب المندب", "السياسة الدولية والتهديدات الأمنية العالمية في عام 2024"، "إبراهيم تراوري: الوجه الجديد للانقلاب العسكري في بوركينا فاسو".

نتمنى لكم قراءة ممتعة، ونأمل أن تنال محتويات هذا العدد رضاكم.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

ŞU'UN EL ŞARK EL EVSAT / ORTADOĞU İŞLERİ — **شؤون الشرق الأوسط**

Ortadoğu Araştırmaları Derneği Adına Yayın Sahibi — **صاحب امتياز النشر جمعية دراسات الشرق الأوسط التركية**
Prof. Dr. Ahmet Uysal — أ. د. أحمد أويصال

Sorumlu Yazı İşleri Müdürü — **مسؤول شؤون النشر**
Prof. Dr. Ahmet Uysal — أ. د. أحمد أويصال

Editörler — **المحررون**
Doç. Dr. İsmail Numan Telci — أ. م. د. إسماعيل نعمان تلجي
Dr. Watheq Alsadoon — د. واثق السعدون

Editör Asistanı — **سكرتير التحرير**
Begüm Akcaoğlu — بيغوم اكجا أوغلو

Danışma Kurulu — **الهيئة الاستشارية للمجلة**
Prof. Dr. Cengiz Tomar, Türkiye — أ. د. جنكيز تومار، تركيا
Prof. Dr. Burhan Köroğlu, Türkiye — أ. د. برهان كوراوغلو، تركيا
Prof. Dr. Mohammed Affan Al-Hamdani, Irak — أ.د. محمد عفان الحمداني، العراق
Prof. Dr. Mahir Nakip, Türkiye — أ. د. ماهر النقيب، تركيا
Prof. Dr. Mostafa Bakhoush, Cezayir — أ. د. مصطفى بخوش، الجزائر
Prof. Dr. Enver Arpa, Türkiye — أ. د. أنور أربا، تركيا
Prof. Dr. Elsadig Elfaqih, Sudan — أ. د. الصادق الفقيه، السودان
Prof. Dr. Musa Yıldız, Türkiye — أ. د. موسى يلدز، تركيا
Dr. Rashed Hamad Rashed Al-Nuaimi, Katar — د. راشد حمد راشد النعيمي، قطر

Yayın Kurulu — **هيئة التحرير**
Prof. Dr. Ahmet Uysal — أ. د. أحمد أويصال
Dr. Watheq Alsadoon — د. واثق السعدون

Grafik-Tasarım — **تصميم وغرافيك**
Mustafa Cingöz — مصطفى جينكوز

Yönetim Merkezi — **إدارة المركز/ العنوان**
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi (ORSAM) — مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط (ORSAM)
Mustafa Kemal Mah. 2128. Sok. No: 3 Çankaya / Ankara — حي مصطفى كمال، شارع رقم: 2128، عمارة رقم: 3 أنقرة/ جنكايا
Tel: +90 850 888 15 20 — هاتف رقم: 20 15 888 850 90+

Fotoğraflar: Anadolu Ajansı, Shutterstock — **صور المجلة:** وكالة الأناضول، Shutterstock
Cilt: 4, **Sayı:** 17, Mart-Nisan 2024 — **المجلد:** 4، **العدد:** 17، مارس-أبريل 2024
Yaygın Süreli Yayın — مجلة دورية عمومية
2 Aylık Arapça Dergi — مجلة عربية لمدة شهرين

Bu dergide yer alan yazılardaki değerlendirmeler, aksi belirtilmedikçe ORSAM'ın kurumsal görüşünü yansıtmamaktadır. Dergideki tüm yazıların telif hakları ORSAM'a ait olup, 5846 Sayılı Fikir ve Sanat Eserleri Kanunu uyarınca kaynak gösterilerek kısmen yapılacak makul alıntılar ve yararlanma dışında, hiçbir şekilde önceden izin alınmaksızın kullanılamaz, yeniden yayınlanamaz.

© 2024 ORSAM

التقييمات والتحاليل الدراسية الموجودة في مقالات هذه المجلة لا تعكس وجهة نظر مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط مالم ينص على خلاف ذلك. جميع المقالات في المجلة محمية بحقوق النشر بواسطة مركز أورسام لدراسات الشرق الأوسط ولا يمكن استخدامها أو إعادة نشرها بأي شكل من الأشكال من دون إذن مسبق، باستثناء الاقتباسات المعقولة الجزئية وذلك عن طريق إظهار المصدر وفقًا لقانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846.

© 2024 أورسام

شؤون الشرق الأوسط
مجلة سياسة دولية

المحتويات

المجلد: 4 العدد: 17 مارس - أبريل 2024

ملف العدد

04 **أفريقيا 2024: من الحسابات إلى المخططات** / فولكان إيبك

شمال أفريقيا

20 **اتفاقيات السلام في إفريقيا: اتفاقية الجزائر 2015 أنموذجا /** فؤاد أمير شفكاتلي

24 **الأزمة السياسية المتفاقمة بين المغرب وفرنسا بعد زلزال المغرب /** خديجة رميسة دورسون

28 **العلاقات المغربية الإسرائيلية في ظل الحرب الإسرائيلية على غزة /** حسنى طاش يتيم

فلسطين

32 **من المثالية إلى الواقعية: اختبار الأمم المتحدة في غزة** / تامر خاشقجي

36 **الجنود الدروز في الجيش الإسرائيلي خلال الحرب على غزة** / توبا يلدز

40 **دبلوماسية غزة: مفترق طرق في العلاقات التركية الإسرائيلية، والتركية الخليجية** / غوكهان أرلي

إيران

44 **هجمات الحوثيين والاستراتيجية الإيرانية بشأن باب المندب** / إسماعيل صاري

سياسات دولية

48 **السياسة الدولية والتهديدات الأمنية العالمية في عام 2024 /** إسماعيل نعمان تلجي

العراق

هل ستؤثر الانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة على الوجود العسكري الأمريكي في العراق؟

واثق السعدون

16

ملف العدد

إفريقيا في 2023: أهم التطورات الاقتصادية والسياسية والأمنية

كآن دفجي أوغلو

08

ملف العدد

أجندة السياسة العليا الجديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: أزمة المناخ

مروة زورلو

12

سيرة ذاتية

إبراهيم تراوري: الوجه الجديد للانقلاب العسكري في بوركينا فاسو

يوسف جان أياز

52

24

20

04

36

32

28

44

40

ISSN 2822-6399

9 772822 639003

www.orsam.org.tr /orsamorgtr

أفريقيا 2024: من الحسابات إلى المخططات

فولكان إيبك

كانت منطقة غرب إفريقيا مركزا للتطورات السياسية في عام 2023. حيث كانت هناك أعمال من الجيوش في النيجر والغابون وسيراليون في النصف الثاني من عام 2023، للإطاحة بالحكومات المدنية في تلك البلدان.

لا تتشكل خطة العام الجديد المبنية على حسابات العام الماضي بالنسبة للأشخاص فقط. ويمكن لأولئك المهتمين بأي بلد أو منطقة أو قارة تطبيق المخططات وفق الحسابات على البلد أو المنطقة أو القارة التي يهتمون بها. كما أن أجندات الدول التي تعتبر إحدى العوامل الفاعلة الرئيسية التي تشكل العلاقات الدولية في إطار ما أنجزته وما فشلت في تحقيقه خلال عام ما، يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على خططها للعام الجديد. لذلك في الحقيقة، تعتبر مثل هذه الحسابات والمخططات أمرا سليما للغاية لإبداء تعليق صحيح حول البلد أو المنطقة أو القارة محل الاهتمام. ويمكننا أيضا إجراء هذه الحسابات والخطط لدول القارة الإفريقية.

التطورات الإفريقية في عام 2023

من المستحيل أن نقول إن عام 2023 كان مشابها بالنسبة لجميع البلدان الإفريقية البالغ عددها 54 دولة. وبطبيعة الحال, أمضت كل دولة إفريقية عام 2023 بشكل مختلف عن الأخرى, كما أن هذه الدول تمكنت بدرجات مختلفة من تنفيذ الخطط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أعدتها مع نهاية عام 2022, لتنفيذها في عام 2023. وبالطبع

أيضا، كانت بعض هذه البلدان أكثر نشاطا وحركة من غيرها في عام 2023. وربما وجدت الدول فرصة لتنفيذ خططها مع التطورات التي شهدتها نتيجة هذه التحركات, أو ربما لم تجد. لكن التطورات الاقتصادية لاسيما في السياسة أثرت في نهاية المطاف على القارة الإفريقية بأكملها. وبلا شك, كانت منطقة غرب إفريقيا مركزا للتطورات السياسية في عام 2023. حيث كانت هناك أعمال من الجيوش في النيجر والغابون وسيراليون في النصف الثاني من عام 2023, للإطاحة بالحكومات المدنية في تلك البلدان. ونتيجة لذلك, تمت الإطاحة بنظام محمد بازوم في النيجر في 26 يوليو/ تموز 2023, والإطاحة بنظام عائلة بونغو في الغابون في 30 أغسطس/ آب 2023, وأخيرا أطاح الجيش بنظام جوليوس مادا بيو في سيراليون في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. بالإضافة إلى ذلك, وقعت محاولة انقلابية في بوركينا فاسو في 28 سبتمبر/ أيلول 2023 ضد إبراهيم تراوري الذي استولى على السلطة جراء انقلاب في 30 سبتمبر/ أيلول 2022. وبذلك انتهت الخطط التي وضعتها الأنظمة المدنية في النيجر والغابون لعام 2023 في منتصف نفس العام، فيما تعطّلت خطط النظام العسكرية في بوركينا فاسو والنظام المدني في سيراليون.

في الواقع، لم تتأثر خطط حكومات الدول لعام 2023 بالانقلابات الناجحة أو المحاولات الانقلابية الفاشلة فقط. حيث كان هناك استقطاب بين قائد القوات المسلحة الوطنية السودانية عبد الفتاح البرهان الذي أطاح بحكومة عمر البشير عام 2019 وحكومات عبد الله حمدوك عام 2021, وبين محمد حمدان دقلو رئيس الجنجاويد الذين ارتكبوا إبادة جماعية في دارفور وأصبح اسمهم فيما بعد قوات الدعم السريع, وسرعان ما تحوّل هذا الاستقطاب إلى حرب أهلية بين الجانبين. وتستمر هذه الحرب الأهلية التي بدأت بشكل رسمي في 15 أبريل/ نيسان 2023, حتى وصولنا أيضا إلى الأيام الأخيرة من عام 2023. وبذلك فإن الأصدقاء القدامى الذين أطاحوا معا بحكومة البشير، تحولوا الآن إلى أعداء. وبالإضافة إلى الخطط التي تعطلت أو توقفت لأسباب سياسية، كانت هناك أيضا خطط

يمكن تنفيذها بسهولة بسبب التطورات الاقتصادية.

وعلى وجه الخصوص، اتخذت عشر دول أظهرت نموا كبيرا مقارنة بعام 2022, خطوات كبيرة لتحقيق خططها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والمصداقية للحصول على قروض والتوظيف والإنتاج لعام 2024 وما بعده. وبحسب بيانات بنك التنمية الإفريقي, حققت عشر دول معدلات نمو في عام 2023 تجاوزت معدلات النمو التي حققتها في العام 2022, حيث بلغ معدل نمو رواندا وساحل العاج 6.2%, ومعدل نمو بنين 5.5%, ومعدل نمو توغو 5.4%, ومعدل نمو تنزانيا 5.2%, ومعدل نمو موريشيوس 5.1%, ومعدل نمو كينيا 5%, ومعدل نمو أوغندا 4.6%, ومعدل نمو السنغال 4.1%, ومعدل نمو مدغشقر 4%. ومن المنتظر أن تتمكن هذه الدول من تحقيق جميع خططها الاقتصادية الحالية خلال السنوات الخمس المقبلة، في حال واصلت نجاحها في معدلات النمو.

المشاكل المحتملة وبعض الأوضاع الإيجابية في عام 2024

لقد أصبحت خطط عام 2024 للبلدان الإفريقية التي أنهت حسابات عام 2023, جاهزة منذ الآن. لكن يبدو أن إمكانية تنفيذ هذه الخطط أو عدم تنفيذها يعتمد على التغييرات في بعض الظروف. ومن أهم المشاكل التي تبرز في المرحلة الراهنة, المنظمات الإرهابية الجهادية في منطقة الساحل التي تقع بين جنوب شمال إفريقيا وشمال ساحل العاج وبنين وتوغو ونيجيريا وجمهورية إفريقيا الوسطى. وإضافة إلى أن العمليات الإرهابية التي

يتم تنفيذها في المنطقة منذ عام 2011 من قبل العديد من الجماعات الإرهابية لاسيما تنظيم القاعدة في غرب إفريقيا والدولة الإسلامية وبوكو حرام, لم تتسبب في مقتل المدنيين فحسب, بل ساهمت أيضا في تغيير الهياكل السياسية للعديد من الدول. ومن الواضح أن الأنظمة المدنية والأنظمة العسكرية التي أطاحت بها, تواجه صعوبات في مكافحة هذه التنظيمات التي كانت تمثل الأسباب الرئيسية للانقلابات التي جرت بين عامي 2020 و2023 في النيجر ومالي وبوركينا فاسو. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن ردود الأفعال مثل سحب فرنسا قواتها من المنطقة وإغلاق بعثاتها الدبلوماسية كما حدث في النيجر بعد ازدياد المشاعر المعادية لفرنسا التي تصاعدت عقب بدء مجموعة فاغنر الروسية بالتدخل في المنطقة، قد شجعت هذه التنظيمات الإرهابية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي اعتبار انعدام الدوافع عند القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) التي شكلتها الولايات المتحدة بطموح كبير في فترة من الفترات، هي بمثابة تعزيز وتشجيع للمنظمات الإرهابية. ولو أخذنا بعين الاعتبار عدم الاستقرار في المنطقة، فإن قيام الدول الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة ذات التوجه الأمني في إفريقيا بخفض أو عدم زيادة أنشطتها في المنطقة، لا يعطي إشارات إيجابية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في قارة إفريقيا في عام 2024. وإلى جانب ذلك, فإن عدم اتخاذ أي خطوات ملموسة نحو السلام فيما يتعلق بالحرب الأهلية في السودان يعطي انطباعا أن هذا الصراع سيستمر لبعض الوقت في عام 2024. ويبدو أن

التهديد من نقص الغذاء الذي تواجهه إفريقيا بسبب الحرب بين روسيا وأوكرانيا سيزيد أيضا في العام الجديد. جدير بالذكر أن المخاطر التي نتجت عن هذه الحرب أدت بالفعل إلى زيادة الجوع المدقع في الصومال وجنوب السودان وجيبوتي، وإذا لم يكن هناك دعم من الخارج، فيبدو أن ذلك سيزيد من هذا الجوع بشكل أكبر في عام 2024.

ولكن على الرغم من كل هذه الأمور، إلّا أن أبواب التطّلع بأمل إلى إفريقيا عام 2024 لم تغلق تماما. حيث تعد التوقعات الإيجابية لصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي بشأن الاقتصاد في قارة إفريقيا مهمة لعام 2024. وبحسب هاتين المؤسستين, من المنتظر أن تزداد الأنشطة الاقتصادية داخل القارة في عام 2024, من 3.2% في عام 2023 إلى 4% في عام 2024, وهو ما يعني أيضا نموا اقتصاديا بنفس المستوى تقريبا. كما أن هناك توقعات بأن تشهد بعض الدول الإفريقية نموا اقتصاديا كبيرا في عام 2024. حيث ينتظر أن تحقق دول النيجر معدل نمو 11.1%, والسنغال معدل نمو 8.8%, ورواندا معدل نمو 7%, وساحل العاج معدل نمو 6.6%, وإثيوبيا معدل نمو 6.2%, وتنزانيا معدل نمو 6.1%, وأوغندا معدل نمو 5.7%, وغينيا معدل نمو 5.6%, وكينيا معدل نمو 5.3%, وموزمبيق معدل نمو 5%. وهناك تحليلات تشير إلى أن هذه المعدلات ستجلب فوائد اقتصادية كبيرة لهذه الدول. بالإضافة إلى ذلك, ورغم كل الانقلابات العسكرية, فإن خطوات التحوّل الديمقراطي التي أصبحت أقوى لاسيما بعد الربيع العربي, تمثل عوامل تشجيع في عام 2024. ويمكننا القول إن الانتخابات التي ستجري في عدد من الدول في عام 2024 تلعب دورا كبيرا في التحوّل الديمقراطي في إفريقيا. جدير بالذكر أن عام 2024 سيشهد انتخابات رئاسية في الجزائر وبوركينا فاسو وإثيوبيا ومالي والسنغال وتونس, وانتخابات رئاسية وانتخابات برلمانية في جنوب السودان ورواندا وناميبيا وموزمبيق وغانا وجزر القمر وتشاد, وانتخابات محلية في جمهورية الرأس الأخضر, وانتخابات برلمانية في بوتسوانا ومدغشقر وموريشيوس. بالإضافة إلى ذلك, فإن من بين الأمور التي تبعث على السرور هي السيطرة على الأعمال الإرهابية في منطقة كابو ديلجادو الواقعة شمالي موزمبيق من خلال جهود قوات حفظ السلام في إفريقيا. من ناحية أخرى, فإن هناك ادعاءات بأن حركة23 مارس/ آذار (M23) إحدى المنظمات الإرهابية المحلية النشطة في منطقة شمال كيفو بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ترغب في إعادة وقف إطلاق النار مع الحكومة والذي اخترقته سابقا، وهذا يعد تطورا مهما فيما يتعلق بانتهاء الصراع الدائر في البلاد في عام 2024. وأخيرا, ينتظر الجميع بحماس كبير انطلاق بطولة كأس الأمم الإفريقية التي ستستضيفها ساحل العاج في يناير/ كانون الثاني 2024، لأنها ستجمع أبناء إفريقيا حول الرياضة.

تتمنى القارة الإفريقية التي مزقتها الانقلابات والحروب الأهلية في عام 2023, أن تدخل عام 2024 بتطلعات مفعمة بالأمل. وفي هذا السياق, يجب وضع حد للإرهاب بشكل كامل في منطقة الساحل. أما في السودان, فعلى الجانبين أن ينهيا الصراع ويعملا على البدء في المفاوضات وإجراء انتخابات جديدة في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك, يجب على الدول الإفريقية أن تتخلى عن ادعاء "حلول إفريقية لمشاكل إفريقيا" وأن تضع تركيزها فقط على "حلول للمشاكل". وأخيرا, يجب العلم أن النظر إلى إفريقيا باعتبارها "قارة المستقبل" يؤدي إلى إهمال أو تجاهل حاضر إفريقيا. وإذا كان الهدف هو جعل القارة الإفريقية أكثر أمانا وديمقراطية وازدهارا في عام 2024، فمن الضروري اتخاذ جميع أنواع الخطوات المدعومة لحل المشكلات الراهنة في القارة بدلا من إدارتها، كما يجب الأخذ في الاعتبار أن السلام والازدهار والاستقرار في إفريقيا قارة المستقبل، لن يتحقق إلا من خلال حل مشاكل اليوم. نتمنى لك عاما سعيدا إفريقيا. ■

فولكان إيبك: أكاديمي وباحث من تركيا, مختص بالسياسة والمجتمع في أفريقيا, أستاذ مشارك دكتور في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة يدي تبه في تركيا.

إفريقيا في 2023: أهم التطورات الاقتصادية والسياسية والأمنية

كآن دفجي أوغلو

أن أهم التطورات التي أثرت كثيرا على السياسة الداخلية الإفريقية في عام 2023 هي الانقلابات في إفريقيا الفرنسية. حيث أن الانقلابات التي بدأت في مالي عام 2020 ثم امتدت إلى بوركينا فاسو، شكلت منظومة انقلابية في إفريقيا الفرنسية. وفي هذا السياق، فأن الانقلابات التي جرت في النيجر ثم في الغابون، استمرت في إبقاء مسألة النفوذ الفرنسي في الواجهة على جدول أعمال تلك الدول. ذلك النفوذ أصبح موضع تساؤل في تلك المنطقة من أفريقيا في السنوات الأخيرة.

عند تسليط الضوء على التطورات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي شهدتها قارة إفريقيا في عام 2023، سيلفت انتباهنا التفاعلات في سياق المشاكل الداخلية للدول ومقاربات الجهات الفاعلة العالمية. حيث يبرز على الواجهة عدة أمور بالنسبة للمشاكل السياسية والأمنية؛ هي الانقلابات التي وقعت في السنوات السابقة والعام الماضي 2023، وخطر الإرهاب المستمر في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وموزمبيق، وعملية الانتقال الفاشلة والصراع الداخلي الذي يتمحور حول السلطة في السودان. من ناحية أخرى، على الرغم من الهشاشة الاقتصادية المتزايدة لبلدان القارة الإفريقية جراء تداعيات أزمة الطاقة التي تركزت على شركة إسكوم في دولة جنوب إفريقيا إلى جانب المشاكل الأمنية المعنية، إلّا أن إفريقيا لديها الإمكانات أن تصبح لاعبا هاما بسبب مكانتها على الساحة العالمية فيما يتعلق بسلاسل التوريد بشكل عام. وانطلاقا من هذه النقطة، فإن الدراسة تعمل على تحليل التطورات الرئيسية التي شهدتها قارة إفريقيا خلال عام 2023 وانعكاساتها المحتملة على عام 2024.

المنظور الاقتصادي والجيوسياسي

شهدت القارة الإفريقية في عام 2023 استمرار انعكاسات الأزمات في

المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي ورثتها بشكل كبير من عام 2022, وكانت هذه المشاكل مرتبطة ببعضها البعض. ومن المتوقع أن تنهي البلدان ذات الاقتصادات متوسطة الحجم مثل السنغال وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا العام بمعدل نمو متوسط قدره 6%. وبالإضافة إلى الانقلابين اللذين وقعا في النيجر والجابون, فإن الحركات الإرهابية التي تهدد العديد من دول القارة تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي بشكل عام. فعلى سبيل المثال, من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو في بلدان القارة الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى 3.1% وذلك بأقل 0.4% مقارنة بعام 2022.

تمنح ثروة إفريقيا من الموارد أهمية جيوسياسية كبيرة لهذه القارة، إلّا أن الديناميّات السياسية الداخلية الهشة في بعض البلدان والمناطق تمنع دمج هذه الإمكانات في النمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا السياق، يعتبر النفط والغاز الطبيعي والطاقة المتجددة والمعادن والذهب والماس والأراضي الخصبة المناسبة للزراعة في إفريقيا عوامل جاذبة للعديد من البلدان للاستثمار في القارة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرب موقع إفريقيا الجغرافي من الطرق البحرية المهمة يجعلها منطقة استراتيجية من حيث التجارة البحرية ونقل الطاقة. ولهذا السبب، تنشط الاقتصادات الكبرى مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية في مناطق القارة الإفريقية للوصول إلى مواردها وتحسين علاقاتها التجارية. ولكن إفريقيا تواجه صراعات داخلية وتوترات عرقية ومشاكل أمنية كبيرة. ويؤدي هذا الوضع إلى عدم الاستقرار الجيوسياسي ويزيد من احتمالية تدخل الجهات الأجنبية الفاعلة، كما تمهد هذه الصراعات الطريق للتنافس على السيطرة على الموارد الطبيعية. وتفسر هذه الخلفية أيضا المشاكل السياسية والأمنية التي شهدتها الدول الإفريقية في عام 2023. وفي هذا الإطار, يمكن القول إن المشاكل السياسية والأمنية التي برزت إلى الواجهة في إفريقيا في عام 2023 هي الانقلابات في الدول الناطقة بالفرنسية (الفرنكوفونية)، والتطورات في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وموزمبيق والسودان.

التطورات السياسية والأمنية

مما لا شك فيه أن أهم التطورات التي أثّرت كثيرا على السياسة الداخلية الإفريقية في عام 2023 هي

الانقلابات في إفريقيا الفرنسية. حيث أن الانقلابات التي بدأت في مالي عام 2020 ثم امتدت إلى بوركينا فاسو, شكلت منظومة انقلابية في إفريقيا الفرنسية. وفي هذا السياق, فأن الانقلابات التي جرت في النيجر ثم في الغابون, استمرت في إبقاء مسألة النفوذ الفرنسي في الواجهة على جدول أعمال تلك الدول. ذلك النفوذ أصبح موضع تساؤل في تلك المنطقة من أفريقيا في السنوات الأخيرة. لقد كان النهج الاستعماري الجديد الذي تتبعه فرنسا حاليا في إفريقيا محل جدل ونقاش من قبل مجتمعات المنطقة في السنوات الماضية, ولكن العلاقات التي تطورت في السنوات الأخيرة بين الدول الإفريقية والقوى المتصاعدة في السياسة الدولية التي تعتبر جهات فاعلة مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل وتركيا ساهمت في تشكيل بدائل للحكومات العسكرية في قارة إفريقيا. ولذلك فإن هذه البدائل التي ظهرت للدول الإفريقية شجعت المجموعات السياسية والعسكرية الداخلية ضد فرنسا ذات التوجه الاستعماري الجديد وامتداداته في الدول الإفريقية المعنية. ومن هذا المنطلق، يمكن قراءة الانقلابات التي حدثت منذ عام 2020 لاسيما في دول إفريقيا الاستعمارية الفرنسية السابقة واستمرت في عام 2023، خاصة في النيجر والجابون، في هذا الإطار.

وبالإضافة إلى الأعمال الإرهابية التي تكثفت في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد منذ عام 2012, شكلت تمردات جماعات الطوارق في مالي والتطورات المتعلقة بالصراعات بين الرعاة والمزارعين, من بين البنود الرئيسية على جدول أعمال عام 2023. وإلى جانب الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، كان هناك أعمال لجماعات بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا (ISWAP) في شمال نيجيريا ضد بعضهم البعض وضد الشعب النيجيري أيضا. ومما يلفت الانتباه هو تحوّل التحركات الإرهابية في منطقة الساحل نحو الدول المطلة على ساحل المحيط الأطلسي، وفي هذا الصدد يمكن القول إن بنين وتوغو وغانا وساحل العاج أصبحت تواجه التهديد الإرهابي أيضا. بالإضافة إلى ذلك، قررت فرنسا إنهاء عمليات برخان في منطقة الساحل العام الماضي، وبذلك بدأت تسحب قواتها في عام 2023، وشوهد أن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أيضا غادرت مالي. وفي المقابل، انتشرت عناصر شركة فاغنر العسكرية الروسية الخاصة في المنطقة إضافة إلى وجود التحركات الإرهابية، تلاها قيام مجموعات الطوارق بحركات تمرد في مالي.

لا تزال المنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه تهديدات

ميليشيات حركة 23 مارس (M23) التي عادت للظهور في عام 2023. وفي هذا الصدد, أعلن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسيكيدي في عام 2023 أن لديه أدلة قوية على أن رواندا دعمت الميليشيات المعنية قبل انتخابات 20 ديسمبر مشددا على خوض "الحرب" إذا لم ينته هذا الدعم. ووفقا لبيانات الأمم المتحدة, تمتلك جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو 24 تريليون دولار من الثورات الجوفية التي لم تلمس بعد. وتشمل هذه الثروات العديد من المعادن, لاسيما الفضة والنحاس والكوبالت والذهب والكولتان والماس. ويلفت الانتباه هنا بشكل خاص الاشتباكات الجارية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الغنية بخام الكولتان, إضافة إلى أن رواندا تقدم الدعم لحركة 23 مارس.

استمرت تهديدات حركة الشباب في الصومال، خلال عام 2023 أيضا, ومن ناحية أخرى برزت إلى الواجهة الصراعات في منطقة لاسعانود في أرض الصومال. وفي الوقت الذي تستمر فيه الاشتباكات في لاسعانود بشكل متقطع, فإن التقدم الذي أحرزه نظام مقديشو ضد حركة الشباب كان ملفتا للانتباه. أمّا في موزمبيق، فقد شهد عام 2023 استمرار التهديد الإرهابي المرتبط بتنظيمي القاعدة وداعش في منطقة كابو ديلجادو الغنية بالمواد والغازات الهيدروكربونية. وواصلت الجهات الفاعلة الدولية تقديم المساهمة للقوات الموزمبيقية في الحرب ضد الإرهاب، في سياق عمليات حفظ السلام.

تعتبر السودان الدولة الإفريقية الأكثر دمارا في القارة في عام 2023. حيث اندلعت الحرب الأهلية في 15 أبريل/ نيسان 2023 في السودان بعد تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السنوات التي تلت استيلاء الجيش على إدارة عمر البشير في عام 2019. وعلى الرغم من توقيع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو على "اتفاق الإطار السياسي" الذي ضم العديد من الجهات المدنية, في مطلع عام 2023, إلا أن الخلافات نشأت في الأيام التالية بشأن تنفيذ هذا الاتفاق. وتحوّل الخلاف الذي كان في الأساس على السلطة بين البرهان ودقلو إلى صراع بين الجيش وقوات الدعم السريع المتمركزة في الخرطوم ودارفور. ولم تتمكن أي جهة فاعلة بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة من إيجاد الحلول للنزاع بين الأطراف المتنازعة، وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وبذلك يواجه السودان في الوضع الحالي، وضعا مأساويا لقي فيه آلاف الأشخاص مصرعهم، وأصيب مئات الآلاف الآخرين، واضطر أكثر من 5 ملايين شخص إلى الهجرة إلى بلدان مختلفة. كما أن هناك تهديدا باحتمالية امتداد الحرب إلى المنطقة في الفترة المقبلة لاسيما تشاد، التي تتدخل فيها الجهات الفاعلة الإقليمية.

وفي النتيجة، فإن المشاكل السياسية والأمنية التي تعاني منها إفريقيا تمثل المشاكل الرئيسية التي تمنع القارة من الاستفادة من مزاياها الاقتصادية والجيوسياسية. إضافة إلى ذلك، فإن الأزمات السياسية والأمنية التي تعيشها الدول الإفريقية تجعلها عرضة لتداعيات التنافس بين الجهات الأجنبية. وقد يسبب هذا الوضع بالنسبة للبلدان المعنية في بعض الأحيان مكسبا وفي أحيان أخرى خسارة. على سبيل المثال، فإن التحالف بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر ضد المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (ECOWAS) في عام 2023 يعكس تأثيرات التنافس بين روسيا وفرنسا. وفي هذا الإطار, فإن التحولات السياسية الناجحة ومساهمة الجهات الدولية الفاعلة في الحرب على الإرهاب وجهود حفظ السلام, ستلعب دورا مصيريا في تشكيل المشهد السياسي في إفريقيا في عام 2024. ■

كآن دفجي أوغلو: باحث وأكاديمي من تركيا, حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة إسطنبول-الحضارة, تتركز اهتماماته البحثية على السياسة الخارجية التركية تجاه أفريقيا, يعمل حالياً خبيراً في دراسات شمال أفريقيا في مركز أورسام.

أجندة السياسة العليا الجديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: أزمة المناخ

مروة زورلو

> ان الأزمات والمشاكل الراهنة في منطقتنا, مثل النزاعات الحدودية ومشاكل المهاجرين ومناطق الصراع ومشاكل استخدام الموارد واختلال التوازن في الدخل بين البلدان وعدم تكافؤ الفرص داخل الدول وتأثيرات التغيرات المناخية على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, كلها أمور قد تشعل فتيل إثارة الصراعات المباشرة. ولهذا السبب, وكون المنطقة من بين المناطق الأكثر جفافا في العالم, فإن مخاطر التغير المناخي تصبح أكثر أهمية في سياق الأمن.

شهد العام 2023 العديد من التغيرات في السياسة العالمية, وتصاعد الصراعات المسلحة, وإعادة تحديد مسارات موارد الطاقة, وحدوث الركود الاقتصادي. واستنادا إلى التطورات الجارية في الوقت الراهن, نرى أنه في الوقت الذي لا تزال الاضطرابات السياسية وحالة الصراع مستمرة في الشرق الأوسط في عام 2024, إلّا أن الانتخابات المقرر إجراؤها خلال هذا العام في العديد من البلدان لاسيما الولايات المتحدة والهند وروسيا, والفوضى المحتملة الناجمة عن "النظام متعدد الأقطاب" والتطورات التكنولوجية والضبابية في المجال الاقتصادي وتراجع معدلات النمو, كلها أمور سيكون لها تأثير كبير على منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولكن, تعتبر أزمة المناخ إحدى المجالات المهمة لعام 2024 والسنوات المقبلة. وعلى الرغم من أن العلماء المعنيين قالوا إن عام 2023 كان العام الأكثر سخونة على الإطلاق، إلّا أنه هناك مؤشرات إلى إمكانية أن يحطم عام 2024 رقما قياسيا جديدا في هذا الصدد. إن قضية التغير المناخي التي تقيّمها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال معضلة بين السياسة العليا والسياسة السفلى، تهم المنطقة بشكل وثيق جراء مخاطر الصراع المحتملة والتنافس الذي سيخلقه التحوّل إلى

الطاقة النظيفة وظهور قوى خضراء جديدة.

التغير المناخي مشكلة تتفاقم باستمرار على الأجندة العالمية

إن قضية التغير المناخي التي كان يتم تناولها على مستوى السياسة السفلى في فترة ما قبل الحرب الباردة، بدأت تأخذ مكانها على مستوى السياسة العليا مع اتساع وعمق الإدراك الأمني. وهكذا، إذا جاز التعبير يمكن القول إن العلاقة بين الأمن والبيئة هي علاقة بدأ اكتشافها من جديد. في الحقيقة، على الرغم من أن النقاشات حول أساس التغير المناخي الدائرة اليوم، لاسيما تلك التي يتم مناقشتها على أنها "من صنع الإنسان" ويشار إليها باسم "عصر الأنثروبوسين" (العصر الجيولوجي الجديد) في القرن الحادي والعشرين وتوسعت بشكل كبير في الثلاثين عاما الماضية، إلّا أن من المعروف أن مصادر التغير المناخي تعود إلى الثورة الصناعية. واليوم يتم مناقشة التغير المناخي الذي يعتبر مشكلة أمنية، في الغالب من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد من منظمات المجتمع المدني ودول قومية رغم أن عددها محدود. وفي هذا السياق، فإن قضية التغير المناخي التي تم تناولها مع التركيز على التنمية منذ السبعينيات، قد أخذت مكانها في مجال السياسة العليا في الكثير من البلدان في السنوات العشرين الماضية في إطار أسماء أخرى مختلفة مثل الأمن القومي والأمن الدولي والأمن البيئي والأمن البشري. ويعتبر بروتوكول كيوتو الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2005, واتفاق باريس الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2016، دليلين على التغيّر في التصور الأمني للمجتمع العالمي فيما يتعلق بمسألة تغير المناخ.

ينظر إلى الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ في معظم الأحيان على أنها مشكلة أمنية فقط للبلدان المتضررة، ولا تحظى قضية المناخ بالأهمية اللازمة. ولكن احتمالية تحوّل التغير المناخي إلى أزمة ينشأ في الحقيقة من خطر تشكل مناطق صراع جديدة على المدى الطويل. لأن ظاهرة الاحتباس الحراري تجلب العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والإنسانية مثل الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية والعواصف والحرائق. وبالتالي، فإن التصحّر وانخفاض خصوبة الأراضي الزراعية وندرة المياه، وما ينتج عن ذلك من مشاكل مثل الهجرة عبر الأوطان، كل هذه الأمور قد تسبب زيادة احتماليات الصراع الدولي لأسباب عديدة، بدءا من النزاعات على الأراضي والحدود بين البلدان إلى أزمات الأمن الغذائي والبشري. وهناك خطر صراع آخر وهو في المناطق التي لا تمثل قوميات وشعوبا. وعلى الرغم من أن الأحداث البيئية قصيرة المدى لا تؤثر على معظم الناس بنفس درجة الخطورة، إلا أن التأثيرات والاختلافات طويلة المدى في القدرة على التكيّف يمكن أن تتفاقم بسبب الحرمان النسبي، ما يزيد من خطر الصراعات. ومن خلال تداعيات التغير المناخي التي تجعل عدم المساواة الاقتصادية والسياسية أكثر وضوحا، قد تتزايد الشكاوى وقد تبرز المواقف المتطرفة وقد توّحد الناس لاتخاذ بعض الإجراءات والأعمال بما في ذلك أعمال العنف. وتعتبر جميع هذه المخاطر متطلبات مهمة لتقييم قضية التغير المناخي في نطاق السياسة العليا. وفي هذا السياق، فإن الأزمات والمشاكل الراهنة في منطقتنا، مثل النزاعات الحدودية ومشاكل المهاجرين ومناطق الصراع ومشاكل استخدام الموارد واختلال التوازن في

الدخل بين البلدان وعدم تكافؤ الفرص داخل الدول وتأثيرات التغيرات المناخية على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلها أمور قد تشعل فتيل إثارة الصراعات المباشرة. ولهذا السبب، وكون المنطقة من بين المناطق الأكثر جفافا في العالم، فإن مخاطر التغير المناخي تصبح أكثر أهمية في سياق الأمن.

هل يتحوّل التغير المناخي إلى أزمة إقليمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

يقدّر الخبراء أن بين 1-3 مليارات شخص سوف ينزحون في غضون 40-50 سنة بسبب النمو السكاني. ووفقا لبيانات الأمم المتحدة, فقد دخلنا إلى فترة من الهجرة المرتبطة بالمناخ. حيث تشير بيانات مركز رصد النزوح الداخلي التابع للأمم المتحدة لعام 2022, إلى أن أكثر من نصف الهجرات خلال العام حدثت بسبب الكوارث, في الوقت الذي كانت جميعها تقريبا بسبب أحداث مناخية مثل الفيضانات والعواصف والجفاف والحرائق والانهيارات الأرضية والحرارة الشديدة. وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم معظم بلدان المصدر للمهاجرين في العالم, من بين أكثر المناطق جفافا في العالم, كما أنها محدودة للغاية من حيث الموارد المائية. وتوجد 12 دولة من أصل 17 دولة تعاني من نقص المياه اليوم، في هذه المنطقة. وبحسب بيانات مركز النزوح الداخلي (IDMC) فقد بلغ عدد النازحين داخل البلد 305 آلاف شخص بسبب الكوارث التي شهدتها المنطقة في عام 2022. ووفقا لتقارير البنك الدولي, من المنتظر أن يهاجر نحو 19.3 مليون شخص بسبب تغير المناخ في شمال إفريقيا وحدها بحلول عام 2050. أمّا تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) فتشير إلى أن منطقة البحر الأبيض المتوسط لا تزال هي المنطقة الأكثر تضررا من ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي. جدير بالذكر أن الفيضانات والحرائق الناجمة عن الحرارة الشديدة والأمطار في المنطقة أثرت بشكل كبير على تركيا وتونس والجزائر وليبيا في عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطر ارتفاع منسوب المياه في البحر الأبيض المتوسط يجعل من البلدان المطلة عليه مصادر محتملة للهجرة. كما يبدو من المرجح أن تكتسب النزاعات الحدودية القائمة في المنطقة أبعادا جديدة بسبب التغيرات في المياه.

تشير التقديرات إلى أن الدولة التي من المنتظر أن تواجه أول مشكلة مياه خطيرة في العالم، هي اليمن. حتى أن مصر المعروفة بأنها في وضع جيد نسبيا من حيث الموارد المائية في المنطقة، يبدو أنها من غير الممكن أن تواجه النمو السكاني الحالي بهذه الموارد الموجودة. بالإضافة إلى ذلك، في الوقت الذي كان فيه سد واحد يعود إلى مصر وهو سد أسوان على نهر النيل الذي يعتبر أهم مصدر للمياه في مصر، إلّا أن إثيوبيا أيضا قررت بناء سد آخر على هذا النهر. هذا القرار التي اتخذته إثيوبيا بشأن السد الجديد، سيزيد من التوتر في المنطقة بالنسبة لمصر التي أعلنت في وقت سابق أنها قد تخوض حربا مع السودان بسبب مصدر المياه هذا. ويشير هذا الوضع إلى أن أزمة المناخ يمكنها أن تهدد الأمن الدولي وتعيق مسارات الدبلوماسية.

أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في عام 2023, أن العراق فقد ما يقرب من 400 ألف دونم من الأراضي الزراعية خلال عام واحد بسبب التغير المناخي. وأشار ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق آوكي لوتسما إلى أن درجات الحرارة في العراق ترتفع بمعدل 2-7 مرات أسرع من ارتفاع درجة الحرارة العالمية, لذلك تحتل العراق المرتبة الخامسة بين الدول الأكثر عرضة للتغير المناخي. وجدير بالذكر أن

العراق يعد من أكثر الدول المتضررة من العواصف الترابية والرملية في الشرق الأوسط بسبب جفاف المستنقعات وانحلال التربة ومشاكل التصحر. ومن المعروف أن 4% منها أصبحت صحراء خلال العشرين سنة الماضية. وفي الوقت الذي تؤدي فيه هذه التطورات إلى النزوح داخل البلد, إلّا أن العراق قد يكون أيضا مصدرا للهجرة الدولية في الفترات المقبلة. كما أن إيران باستثناء مدينتي غيلان ومازندران الواقعتين على ساحل بحر قزوين, تواجه تهديدات مماثلة, حيث تواجه 80% من الأراضي الإيرانية خطر الجفاف. وتشير الأبحاث إلى أن ما متوسطه 12 مليون هكتار من الأراضي في إيران تصبح صحراء كل عام, ومن المعروف أن مناطق كبيرة تتعرض لعوامل التعرية. وبحسب بيانات مرصد الهجرة الإيراني, فإن ارتفاع متوسط درجة الحرارة بمقدار2.6 درجة وانخفاض هطول الأمطار بنسبة 35% في السنوات العشر المقبلة، ستمثل أحد المشكلات المهمة في إيران. وإضافة إلى آثار التغير المناخي، فإن سوء إدارة الدولة للموارد المائية يزيد أيضا من حدة الأزمة. جدير بالذكر أن الهجرة غير النظامية وغير المتوازنة تنتج من المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الاقتصادي والغذائي. وفي الوقت الذي تؤدي فيه عمليات النزوح داخل البلد إلى ارتفاع في معدل النمو السكاني في المناطق المستهدفة، فإنها تشكل سببا لزيادة إمكانية حدة التغير المناخي داخل البلاد وخارجها أيضا.

هناك أسباب قوية من شأنها أن تكشف عن العلاقة بين التغير المناخي والحرب الأهلية السورية التي تسببت في أكبر هجرة جماعية في القرن الحادي والعشرين. في الحقيقة، شكّل انخفاض هطول الأمطار بسبب التغير المناخي تحديا كبيرا للبلاد فيما يتعلق بالجفاف بين عامي 2007 و2010. وقد أدى تغير المناخ إلى جانب مشكلة سوء إدارة الموارد المائية من قبل النظام, إلى انخفاض المحاصيل بنسبة 65% في المنطقة الشمالية الشرقية, كما أثّر بشكل كبير على الثروة الحيوانية. ولذلك, اضطر ما يقرب من مليون شخص إلى تغيير مكانه داخل البلد. ولهذا السبب, فإن درعا التي تعتبر إحدى المحافظات التي شهدت أشد حالات الجفاف وانعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع, كانت هي المنطقة الأولى التي اندلعت فيه الانتفاضة في يناير/ كانون الثاني 2011.

يمكننا أن نرى كيف للمشاكل المتعلقة بالتغير المناخي التي شهدتها المنطقة حتى الآن أن تؤدي إلى صراعات على الصعيدين الدولي والمحلي. كما أن مشاكل انعدام الأمن الغذائي وعدم تكافؤ الفرص والبحث عن الأمن البشري التي من المحتمل أن تزداد في السنوات المقبلة بسبب التغير المناخي، سيجعل الأمن الإقليمي أكثر هشاشة.

ولكن على الرغم من كل ذلك، إلّا أن المواقف الراهنة لبعض الدول تظهر أنها لا تزال تتناول قضية المناخ في إطار السياسة السفلى. والسبب الرئيسي وراء ذلك هو أن الاقتصادات الكبيرة لا تستطيع التخلي بسهولة عن الوقود الأحفوري. من ناحية أخرى، فإن التوجه العالمي المتصاعد للتحوّل نحو الطاقة النظيفة سيؤدي إلى ظهور قوى خضراء جديدة وإعادة رسم خريطة جديرة لموارد الطاقة. وفي هذا السياق، يمكن القول، بينما تنخفض إمدادات النفط والغاز في مناطق معينة، تكتسب سلع الطاقة المتجددة مثل الليثيوم والنيكل والنحاس أهمية أكبر. كما أن المنافسة المتزايدة على الموارد الخضراء لديها الإمكانية على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية والتجارة في المنطقة. وبالتالي، فإن الاستثمارات والمبادرات التي تقوم بها دول الخليج في مجال الطاقة الخضراء لاسيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وهما البلدان اللذان يعتبران مركزي الموارد الأحفورية، يمكن قراءتها على أنها تحركات وخطوات لحماية موقعهما فيما يتعلق بالطاقة الجديدة. وفي هذا السياق، يصبح من الضروري على دول المنطقة إدراج قضية التغير المناخي ضمن نطاق السياسة العليا، سواء باتجاهاتها العالمية أو بمخاطرها الأمنية. وفي النتيجة، يمكننا قراءة الخطوات العالمية في هذا الاتجاه أن جهود التحوّل إلى الطاقة النظيفة ستكون من بين أهم الأجندات العالمية في عام 2024. ■

مروة زورلو: باحثة من تركيا, حالياً تدرس الدكتوراه في العلاقات الدولية في جامعة كاتب جلبي في ازمير بتركيا.

هل ستؤثر الانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة على الوجود العسكري الأمريكي في العراق؟

واثق السعدون

الكثير من المهتمين بالشأن العراقي، يربطون بين مآلات الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر القادم ومسألة مصير الوجود العسكري الأمريكي في العراق. بمعنى أن هذه الانتخابات تؤثر، وتتأثر، بقضية الوجود الأمريكي في العراق، من خلال بعدين مختلفين، بعد تأثيراتها في معسكر بايدن، وبعد تأثيراتها في معسكر منافسه ترامب.

أبرز قضيتين تتفاعلان حالياً في الساحة العراقية، هي تباين مواقف القوى السياسية تجاه الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وتصاعد المواجهة بين الأمريكان والفصائل المسلحة العراقية المدعومة من إيران، والقضيتين مرتبطتين ببعض. الفصائل المسلحة المدعومة من إيران تعتبر الوجود العسكري الأمريكي في العراق قوات احتلال، وتطالب بانسحابهم الفوري غير المشروط، بغض النظر عن العواقب، وتضغط على الحكومة العراقية بهذا الاتجاه. تلك الفصائل تطمح لإخراج الأمريكان من العراق، بنفس الطريقة التي أخرجوا فيها من أفغانستان. بينما باقي الأطراف العراقية، ومن ضمنهم الحكومة، ترى بأن القوات الأمريكية هي تقود تحالف دولي تشكل في العراق خلال الحرب على داعش في 2014، بطلب من الحكومة العراقية آنذاك، ومن

الضرورة أن يتم انسحابهم بالسبل الدبلوماسية التي تجنب العراق أي أضرار أمنية أو اقتصادية. أما الأمريكان، فإنهم يقولون بأنهم منفتحون لمناقشة هذه القضية، ولكنهم لن ينسحبوا من العراق تحت تهديد مسدس الفصائل المصوب نحو رؤوسهم. الخلاف يزداد بين الأطراف السياسية العراقية حول مستقبل الوجود العسكري الأمريكي، وهنالك مخاوف من أن يصبح الانقسام السياسي حول هذه المسألة، عنواناً لأزمة طائفية وقومية جديدة في هذا البلد. المتغير الرئيس الذي دفع بهذه القضية إلى واجهة الأحداث في هذا الوقت بالذات، هو التطورات الإقليمية، والدولية، التي انبثقت عن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة. والعناصر الرئيسة التي ستحدد مسارات هذه القضية هي: موقف الفصائل المسلحة؛ مواقف القوى السياسية العراقية؛ موقف الحكومة العراقية؛ الموقف الأمريكي؛ موقف إيران.

بالنسبة للموقف الأمريكي من هذه القضية، الكثير من المهتمين بالشأن العراقي، يربطون بين مألات الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر القادم ومسألة مصير الوجود العسكري الأمريكي في العراق. بمعنى أن هذه الانتخابات تؤثر، وتتأثر، بقضية الوجود الأمريكي في العراق، من خلال بعدين مختلفين، بعد تأثيراتها في معسكر بايدن، وبعد تأثيراتها في معسكر منافسه ترامب.

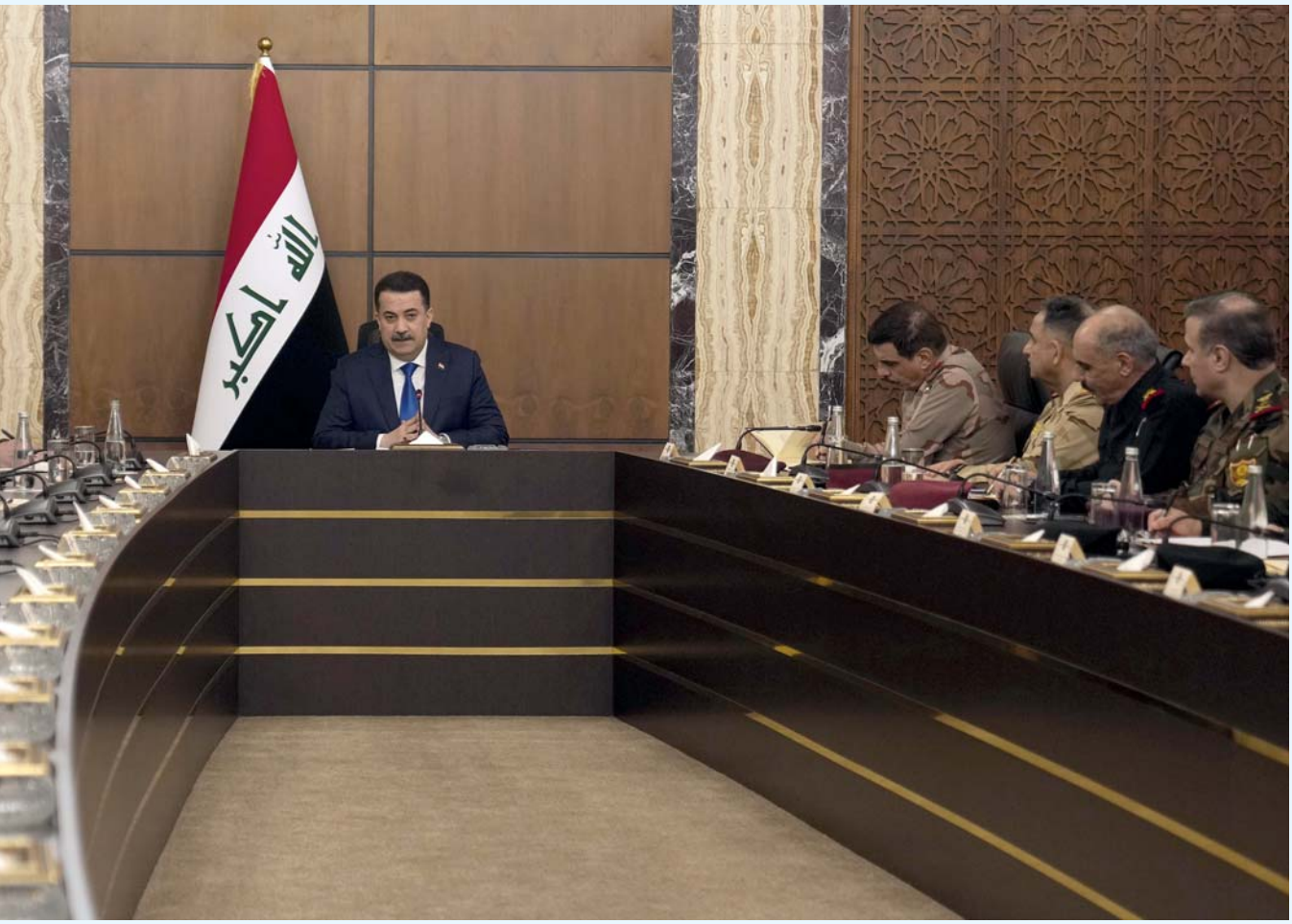

ماذا لو فاز بايدن؟

بالنسبة لإدارة بايدن "الديمقراطيون"؛ فأن القرارات والمواقف التي يتخذونها تجاه هذه المسألة، خلال فترة الحملات الانتخابية، ستؤثر حتماً في شعبية بايدن ومساعيه للتجديد لعهدة ثانية. وهنا يجب أن نذكر بأن جمهور بايدن وناخبيه، جلهم من رافضي الحروب والانخراطات الأمريكية العسكرية في الصراعات العالمية، عكس ناخبي ترامب وجمهوره، وربما انسحاباً أمريكياً من العراق سيرسخ من شعبية بايدن بين ناخبيه، ولكن بايدن يؤجل (ولا يلغي) هذا القرار في الوقت الحاضر بسبب التطورات العالمية والإقليمية الحالية، التي لا تسمح بانسحاب أمريكي (كامل) من الساحة العراقية. ولكن من المؤكد أن بايدن إذا ما فاز بولاية ثانية، فأنه سيشرع بـ"ترقيق" الوجود العسكري الأمريكي في العراق، إلى الحد الذي سيرضي ناخبيه، والحكومة العراقية، وإيران ووكلائها في العراق، على حد سواء.

هنالك فرضية تقول إن الولايات المتحدة قد أهملت الشأن العراقي، ولم يعد ضمن أولوياتها، وأن بايدن كان على استعداد تام لاتخاذ قرار بالانسحاب العسكري الشامل من عموم الساحة العراقية (بمعنى الانسحاب العسكري التام من قاعدة عين الأسد ومن القواعد الأمريكية المتبقية في شمال العراق)، على غرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وترك العراق لمصيره، تحت ذريعة ضرورة تفرغ الولايات المتحدة لمواجهة الصين وروسيا. وان بايدن أجّل اتخاذ مثل هذا القرار، بسبب اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، التي أعادت العراق إلى واجهة الأهمية العالمية والإقليمية، بسبب إمكانات هذا البلد من موارد الطاقة، بحسبان أن تهديدات أمن الطاقة العالمي كانت من أخطر تداعيات الحرب في أوكرانيا.

ومن جهة أخرى ازدادت أهمية العراق بالنسبة للمصالح الأمريكية الطاقوية، بعد المواقف السعودية الأخيرة، الرافضة للإملاءات الأمريكية بخصوص سياسات الطاقة.

يوم 16 شباط الماضي التقت نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس برئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في ميونيخ بألمانيا, على هامش حضورهما المؤتمر الـ 60 للأمن. وبحسب بيان البيت الأبيض حول هذا اللقاء، فأن هاريس حثت السوداني على منع الهجمات ضد الأمريكيين، وأكدت له أن الولايات المتحدة ليس لديها أولوية أعلى من سلامة الأمريكيين، وسوف تتصرف عند الحاجة، للدفاع عن النفس. كما أشار البيان إلى أن هاريس والسوداني اتفقا على أهمية استمرار الحوارات من خلال اللجنة العسكرية العليا بين الولايات المتحدة والعراق، والتي ستمكن من الانتقال إلى شراكة أمنية ثنائية دائمة بين البلدين. خلال هذا اللقاء جددت هاريس الدعوة السابقة الموجهة للسوداني لزيارة البيت الأبيض، التي لم يحدد الأمريكان موعدها لحد الآن. مفهوم الشراكة الأمنية الثنائية بين البلدين، الذي تتحدث عنه إدارة بايدن، هو بوابة الانسحاب الأمريكي الكامل من العراق، الذي يمكنها حفظ ماء وجه الأمريكان، بعد انسحابهم المتوقع بحالة فوز بايدن في الانتخابات القادمة.

ماذا لو فاز ترامب؟

أما بالنسبة لترامب، هنالك من يقول بأنه في حالة فوز الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة في تشرين الثاني 2024, أو فوز ترامب بالتحديد, فأنه سيتم تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في العراق, لمواجهة إيران. ولكن الجميع يتذكر ما حصل في السنة الأخيرة من رئاسة ترامب الأولى, بعد الضربة الجوية الأمريكية قرب مطار بغداد في 3 كانون الثاني 2020, التي أدت إلى مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس نائب رئيس الحشد الشعبي, تصاعدت المواجهات الأمنية والسياسية في الساحة العراقية, بين الولايات المتحدة من جهة, وإيران والأطراف المسلحة-السياسية العراقية المتحالفة معها من جهة أخرى. فجأةً, بدأت القوات الأمريكية منذ 19 آذار 2020 بالانسحاب من قواعدها في وسط وغرب العراق، مثل قاعدتي القائم والتاجي، وتسليم تلك القواعد للقوات العراقية، فضلًا عن إعلان الأمريكان خفض عدد قواتها في قاعدة "عين الأسد"، والإبقاء على وجود عسكري محدود في قاعدة "حرير" في أربيل.

ترامب رجل أعمال وتجارة، قبل أن يكون رجل سياسة، ولن يعارض أي انسحاب عسكري أمريكي من العراق، إذا ما حصل على صفقة جيدة، تحفظ له المصالح الأمريكية في العراق، ولو بالحد الأدنى.

كخلاصة، الوجود العسكري الأمريكي في العراق أصبح عبئاً ثقيلًا على الأمريكان، وعلى الحكومة العراقية، مثلما هو عبئاً على خصوم الأمريكان في العراق والمنطقة، ومهما كانت مآلات الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة، فأننا سنشهد بعدها تغييراً مهماً في طبيعة الوجود العسكري الأمريكي في العراق ومهامه وواجباته، ربما لن يكون الأمر مثل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ولكن الأمريكان سيغادرون العراق، وأن البلدان (العراق والولايات المتحدة) سيتوجهون بعد هذه الانتخابات إلى حقبة جديدة في العلاقة بينهما، منفصلة تماماً عن حقبة الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق في 2003, وعن حقبة قيادة الأمريكان للتحالف الدولي في العراق للحرب على داعش منذ 2014. ■

واثق السعدون: أكاديمي وباحث من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز أورسام.

اتفاقيات السلام في إفريقيا: اتفاقية الجزائر 2015 أنموذجا

فؤاد أمير شفكاتلي

تتباين فعالية اتفاقيات السلام في حل الصراعات في إفريقيا. حيث نجح بعضها في إنهاء العنف وبدء عملية المصالحة وإعادة الإعمار، إلّا أن البعض الآخر كان أقل فاعلية بسبب سوء تنفيذ الاتفاقات، أو الافتقار إلى الدعم المستمر، أو الفشل في معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية العميقة.

برز تعريف الأمن والعمق والتوسع فيه بعد الحرب الباردة إلى الواجهة وأصبح يميّز تلك الفترة التي تم فيها إعطاء الأولوية للأفراد الذين كانوا في قلب ومركز السياسات الأمنية للدول. وأصبح هذا التحوّل ظاهرا للعيان بشكل جلي لاسيما في دول العالم الثالث مثل إفريقيا، حيث تراجعت الصراعات الحدودية في مرحلة ما بعد الاستعمار إلى الوراء بسبب تصورات التهديد والأخطار التي تركزت على مفهوم الدولة في فترة الحرب الباردة. وعند دراسة الفترة التي تلت عام 1990، سنجد أن مشاكل الحدود وضعف بيانات التنمية الاقتصادية وهشاشة الهياكل البيروقراطية والزيادة في عدد الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية في إفريقيا وازدياد فعاليات المنظمات الإرهابية التي تعمل على الصعيد العالمي في نطاق واسع داخل القارة الإفريقية، كلها أمور جعلت هذه القارة مركزا للحروب والصراعات الأهلية. وأصبحت الصراعات التي وقعت في أجزاء مختلفة من القارة خلال هذه الفترة، مثل رواندا وسيراليون والسودان ومالي، على جدول أعمال المجتمع الدولي بسبب الأزمات الإنسانية التي خلقتها. حتى أن المبادرات والتدخلات التي تنفذها الأمم المتحدة من أجل دعم السلام تظهر واضحة أمامنا

مثل عمليات الجيل الأول (حفظ السلام ودعم السلام) والجيل الثاني (بناء السلام). وبالتالي، فإن الدروس المستفادة من الحرب الأهلية الرواندية (1993) ومذبحة سريبرينيتسا (1995) مهدت الطريق لتحوّل مبدأ التدخل الإنساني مع مرور الوقت إلى مفهوم المسؤولية عن الحماية.

اتفاقيات السلام في إفريقيا

اتفاقيات السلام في إفريقيا هي النصوص والمواد التي توصلت إليها الأطراف المتنازعة بالتراضي والاتفاق المتبادل بعد الصراع في القارة. وعلى حد تعبير يوهان غالتونغ، فإن اتفاقيات السلام هي العامل الأكثر أهمية في مرحلة الانتقال من السلام السلبي إلى السلام الإيجابي. ويمكن القول إن النص الإطاري الذي يشمل المبادئ والقواعد في مرحلة الانتقال من السلام السلبي الذي لا يشمل عنفا وصراعا جسديا بل تكون الأطراف في حالة انفصال فكري وسياسي واجتماعي، إلى السلام الإيجابي الذي يتحقق فيه التوافق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، يحمل أهمية كبيرة ويلعب دورا حاسما فيما يتعلق بمناقشة القضايا المختلف عليها، والأهم من ذلك لضمان وقف إطلاق النار. ولذلك، فإن اتفاقيات السلام تلعب دورا مهما في إنهاء الصراعات طويلة الأمد وضمان الاستقرار المؤقت. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه الاتفاقيات تتضمن في الغالب مفاوضات وتوافقات معقدة بين الأطراف والحكومات المتحاربة، وفي بعض الحالات بين أصحاب المصلحة الدوليين المتنازعين. أما الجانب الأكثر أهمية في هذه الاتفاقيات هو أنها تتناول الأسباب الجذرية للصراعات مثل صراعات السيطرة على السلطة السياسية والتوترات العرقية والخلافات في توزيع الموارد، إضافة إلى أنها تبني أطر للسلام. ولو أردنا التطرق إلى بعض هذه الاتفاقيات، فيمكن القول إن اتفاق أروشا للسلام كان يهدف إلى إنهاء الحرب الأهلية الرواندية. وكان الاتفاق يتضمن بنودا مثل تقاسم السلطة ودمج الجماعات المسلحة في الجيش وعودة اللاجئين. إلا أن المفاوضات التي استمرت في أجواء سلام سلبية مهدت الطريق أمام الإبادة الجماعية التي وقعت في عام 1994 نتيجة الصعوبات التي واجهت تنفيذ هذه الاتفاقية. وعلى شكل مشابه, تم التوقيع على اتفاقية لومي للسلام (1999) لإنهاء الحرب الأهلية في سيراليون. حيث منح هذا الاتفاق العفو عن الجماعات المتمردة وأدرجها في قائمة المتقاسمين على السلطة السياسية. وبالفعل نجح الاتفاق في إنهاء المشاكل الهيكلية والعداوات, إلّا أنه أصبح هدفا للانتقادات لأنه منح العفو للمسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي سياق تنفيذ هذه

الاتفاقية، تولى الأشخاص المعروفون باسم "أمراء الحرب" مناصب مهمة في الحكومة الانتقالية المشكلة حديثا، مما أدى إلى تصاعد الاستياء الاجتماعي ووضع شرعية الاتفاقية محل نقاش. لذلك يمكن القول في هذا الصدد، إن أنموذج سيراليون واتفاق لومي للسلام هي من بين الأمثلة التي لم تتمكن من تحقيق عملية انتقال السلام السلبي/الإيجابي بشكل كامل. وأخيرا، فإن اتفاق السلام الشامل الموقع في السودان في عام 2005 أنهى الحرب الأهلية السودانية الثانية التي تعتبر واحدة من أطول الصراعات وأكثرها دموية في قارة إفريقيا. وبموجب هذه الاتفاقية, تم تشكيل حكومة مستقلة في جنوب السودان, وحصل هذا الهيكل الجديد على الاستقلال تحت اسم دولة جنوب السودان في عام 2011.

الحرب الأهلية في مالي واتفاقية الجزائر 2015

سرعان ما تحوّلت التحركات الثورية التي شهدتها ليبيا عام 2011 إلى اشتباكات عنيفة بين قوات النظام الموالية لمعمر القذافي والميليشيات من مناطق مختلفة. وكانت ليبيا هي الدولة الأولى التي قام حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالتدخل فيها في نطاق مفهوم مسؤولية الحماية, حيث أدّت الضربات الجوية التي شنتها قوات الناتو إلى إضعاف قوات القذافي وهزيمتها بعد ذلك. إلّا أن جماعات الطوارق المسلحة التي كانت تقاتل إلى جانب القذافي انتقلت بأسلحتها إلى مالي بعد الإطاحة بالقذافي, وبذلك عزّزت حركات التمرد هناك. وبدأ متمردو الطوارق في أوائل عام 2012 تمردا يطالبون بالاستقلال في المنطقة التي أطلقوا عليها اسم أزواد, وسرعان ما سيطرت حركة التمرد هذه على جزء كبير من مناطق شمال مالي. ودفع هذا التمرد فرنسا إلى تنفيذ عمليتين عسكريتين, سرفال (2013) وبرخان (2014), وساهم ذلك في تحقيق الجيش المالي مكاسب كبيرة ضد الجماعات المتمردة في الميدان, ومهد الوضع الجديد الطريق إلى تشكّل أرضية لمفاوضات سلام بين الحكومة المالية والجماعات المتمردة, عام 2015 في الجزائر.

ينص الاتفاق بشكل أساسي على إضفاء المحليّة في مؤسسات الدولة، وزيادة تمثيل المناطق النائية في المؤسسات الوطنية، ودمج الجماعات المسلحة في الجيش الوطني، وإنشاء منطقة التنمية الشمالية من أجل دعم النمو الاقتصادي في شمال مالي. بالإضافة إلى ذلك، تمت مراقبة الاتفاقية من قبل مركز كارتر، كما تم تطبيق آلية رقابة دولية خلال مراحل تنفيذ الاتفاقية. لكن في واقع الأمر، عند حلول عام 2020, لم يتم تنفيذ إلّا 23% فقط من بنود الاتفاقية خلال 5 سنوات. ومن ناحية أخرى، لم تتم معالجة القضايا الأساسية، ولم يتم إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية مهمة لاسيما في قضايا الدفاع والأمن، مثل دمج الجماعات المسلحة في الجيش الوطني وتعزيز الإدارات الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم استخدام صندوق

التنمية الاقتصادية بشكل فعّال. لكن يمكن القول هنا، إن الضغوط التي مارستها الجزائر والولايات المتحدة وفرنسا خلال توقيع الاتفاقية أجبرت الأطراف على قبول مؤقت لبعض البنود التي لم يقتنعوا بها بشكل كامل.

لهذا السبب، فإن إرادة الأطراف الفاعلة في الاتفاق لم تنعكس بشكل كامل على نص الاتفاقية. وبالتالي أدى هذا الوضع إلى صعوبات مختلفة في تنفيذ الاتفاق ورفض الالتزامات الأمنية والدفاعية، ولم يقم الاتفاق على أساس اجتماعي قوي. من جانب آخر، تحوّل الوسطاء إلى القيام بالمناورات السياسية بدلا من الاضطلاع بدورهم المتمثل في المشاركة الشاملة في العملية. فعلى سبيل المثال، التقى المسؤولون في مالي بقادة المتمردين، واتهموا الجزائر بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مالي، وأعلنوا أنهم استدعوا سفيرهم من الجزائر. وجراء هذا القرار، يمكن القول إن التوتر الدبلوماسي بين الجارتين ازداد عمقا بسبب الجهود المبذولة لإنهاء التمرد المسلح في شمال مالي. جدير بالذكر أن مقاتلين سابقين في مالي ينتمون إلى حركة أزواد أعلنوا سابقا الحرب على دولة مالي في 11 سبتمبر/ أيلول 2023, وكانت بلدة بوريم التي لها موقع استراتيجي بين منطقتي غاو وتمبوكتو, العنوان الأول لهجمات جماعات أزواد المسلحة. وتعتبر هذه الهجمات هي الأولى من نوعها بعد اتفاق السلام الموقع بين دولة مالي وجماعة أزواد المتمردة في عام 2015.

وفي هذا الإطار، يمكننا تقديم نموذج مالي واتفاقية السلام في الجزائر كأحد التجارب الفاشلة في القارة الإفريقية. وفي هذا السياق يمكن استخلاص عدة استنتاجات من هذه التجربة في مالي. أولا، تتباين فعالية اتفاقيات السلام في حل الصراعات في إفريقيا. حيث نجح بعضها في إنهاء العنف وبدء عملية المصالحة وإعادة الإعمار. إلّا أن البعض الآخر كان أقل فاعلية بسبب سوء تنفيذ الاتفاقات، أو الافتقار إلى الدعم المستمر، أو الفشل في معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية العميقة. الأمر الثاني يشمل التحديات التي تواجه الحفاظ على السلام بعد الاتفاق وتحقيق الشمولية السياسية والتعامل مع جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت سابقا ودمج المقاتلين السابقين وإنشاء برامج للتنمية المستدامة. وفي النتيجة، يمكن القول إن الدعم الدولي من حيث الوساطة خلال المفاوضات والمساعدة في إعادة الإعمار بعد الصراع، غالبا ما يحمل أهمية مصيرية فيما يتعلق بنجاح اتفاقيات السلام هذه. وكما رأينا في أنموذج مالي، فإن العلاقات بين الدولة الداعمة أو الوسيطة وأطراف الاتفاق تحدد استدامة المرحلة. ■

فؤاد أمير شفكاتلي: باحث من تركيا، حصل على البكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة يدي تبه في تركيا، وحصل على الماجستير من قسم العلاقات الدولية والأمن العالمي في جامعة بلايموث في بريطانيا، ويواصل دراسة الدكتوراه في برنامج الدراسات الاستراتيجية والأمنية في معهد أتاتورك للأبحاث الاستراتيجية بجامعة الدفاع الوطني التركية. تتركز اهتماماته البحثية على الحركات الارهابية في منطقة الساحل الأفريقي. يعمل حالياً كباحث في قسم دراسات شمال أفريقيا في مركز اورسام.

الأزمة السياسية المتفاقمة بين المغرب وفرنسا بعد زلزال المغرب

خديجة رميسة دورسون

قال العاهل المغربي الملك محمد السادس في كلمة له في 20 أغسطس/ آب 2022، إن "مشكلة الصحراء الغربية هي العدسة التي ينظر المغرب من خلالها إلى العالم ويعتبرها معيارا يقيس به مدى صدق الصداقات وفعالية الشراكات".

تعد الكوارث فترات استثنائية غير عادية تؤدي إلى تعزيز علاقات الدول ذات العلاقات الجيدة وإلى تحسين علاقات الدول ذات العلاقات المتوترة. ولهذا السبب، فإن فترات الكوارث لديها الإمكانية على أن تكون نقطة تحوّل في العلاقات بين الدول. وبعكس هذه الاحتمالات، قد تؤدي فترات الكوارث في بعض الأحيان إلى زيادة الوضع السلبي بين الدول التي علاقاتها سيئة بالفعل.

دوافع المغرب في سياسة الزلزال

أدّى رفض المغرب لعرض المساعدة المقدّم من فرنسا بعد الزلزال الذي وقع في 8 سبتمبر/ أيلول 2023 بقوة 7 درجات على مقياس ريختر، إلى تفاقم الأزمة في العلاقات الثنائية بين البلدين التي كانت في الأصل متوترة منذ فترة. حيث لم يقبل المغرب سوى عروض المساعدة المقدمة من قطر وبريطانيا والإمارات العربية المتحدة وإسبانيا. وواجه قرار رفض المغرب للعرض الفرنسي لتقديم المساعدة انتقادات شديدة من قبل فرنسا. حيث تداولت وسائل الإعلام الفرنسية أخبارا تفيد بأن ملك المغرب حتى في حالة وقوع كارثة طبيعية يهتم بمصالحه السياسية وليس مصلحة شعبه، وأنه يتصرف وفق أولويات سياسية وليس إنسانية. وفي الوقت الذي كان من المتوقع فيه أن يساهم الزلزال في تحسين العلاقات بين البلدين، بدأت فترة برزت فيها الأزمة الدبلوماسية والسياسية بشكل أكثر وضوحا. وحتى نتمكن من فهم هذا التوتر الجاري في العلاقات الثنائية بشكل أفضل، علينا في البداية أن نأخذ عددا من التطورات في عين الاعتبار. في الواقع، قام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عدة مرات بتأجيل زيارته التي كانت مقررة إلى الرباط العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار عدم تعيين المغرب سفيرا له في فرنسا منذ يناير/ كانون الثاني، مؤشرا على التوتر المستمر بين البلدين. ويشار أيضا إلى أن فرنسا

التي لا تعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، تنتهج سياسة بشأن التقارب مع الجزائر. ويمكن قراءة زيارة ماكرون للجزائر في أغسطس/ آب 2022 كمؤشر واضح على هذا التقارب بين البلدين. حتى أن رئيسي البلدين وقّعا إعلانا مشتركا على هامش هذه الزيارة من المتوقع أن يساهم في خلق "ديناميّة جديدة" في العلاقات الثنائية. وعقب زيارة الرئيس الفرنسي، قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إن "البلدين سيعملان معا في مجالات عديدة حتى في أماكن خارج فرنسا والجزائر وليس داخلهما فحسب". ويمكن اعتبار تصريحات تبون على أنها تقارب كبير في العلاقات الثنائية بعد 60 عاما من حرب الجزائر.

من جهة أخرى، فإن الجزائر الداعمة لجبهة البوليساريو التي تقاتل من أجل استقلال الصحراء الغربية، أعلنت بعد زلزال المغرب فتح مجالها الجوي المغلق منذ 2021 أمام الطائرات التي تحمل المساعدات والجرحى. وفي نفس اليوم, جاء في البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الجزائرية أن "الجزائر تعرب عن خالص تعازيها لأسر ضحايا الزلزال وللشعب المغربي الشقيق, وتتمنى الشفاء العاجل للجرحى". وكانت العلاقات بين البلدين قد توترت بعد تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل عام2020. ويشار إلى أن وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك يائير لابيد, أجرى زيارة رسمية إلى العاصمة المغربية الرباط للمرة الأولى في 11 أغسطس/ آب 2021. وفي المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع نظيره المغربي ناصر بوريطة في الرباط, أعرب لابيد عن قلقه إزاء الدور المتزايد للجزائر في المنطقة وتقاربها مع إيران. وفي تعليق على هذا التصريح, أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية بيانا مكتوبا قالت فيه إن وزير الخارجية المغربي بوريطة "لديه أطماع سرية لجرّ إسرائيل إلى مغامرة خطيرة" ضد الجزائر. وبعد التصريح المذكور أعلن وزير الخارجية الجزائري آنذاك رمطان لعمامرة, في 24 أغسطس/ آب 2021، أنهم قرروا قطع العلاقات الدبلوماسية مع

المغرب بسبب "التصرفات العدائية" التي يقوم بها المغرب. ويجب التأكيد هنا على أن التطبيع المغربي الإسرائيلي تم مقابل اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية. ولذلك، تعتبر قضية الصحراء الغربية خطا أحمرا بالنسبة للمغرب. وفي هذا السياق، يمكن أن نفهم بشكل أفضل لماذا قام المغرب برفض عرض المساعدة في الزلزال المقدم من قبل فرنسا التي لا تدعم موقف المغرب.

خلفيات التوتر بين فرنسا والمغرب

يمكن القول إن السبب الرئيسي وراء رفض المغرب لعرض المساعدة الفرنسية هو موقف باريس بشأن الصحراء الغربية وتقاربها مع الجزائر في الفترة الأخيرة. جدير بالإشارة أن إسبانيا أعلنت في 14 مارس/ آذار 2022, دعمها لعرض "الحكم الذاتي" الذي تقدم به المغرب عام 2007 من أجل حل مشكلة الصحراء الغربية, التي تعتبر مستعمرتها السابقة. أما فرنسا فأعلنت أن موقفها من قضية الصحراء الغربية لم يتغير وأنها تدعم وقف إطلاق النار ووساطة الأمم المتحدة بشأن هذه القضية. وفي هذا الصدد, قال العاهل المغربي الملك محمد السادس في كلمة له في 20 أغسطس/ آب 2022, إن "مشكلة الصحراء الغربية هي العدسة التي ينظر المغرب من خلالها إلى العالم ويعتبرها معيارا يقيس به مدى صدق الصداقات وفعالية الشراكات". وقد أكدت هذه التصريحات للعاهل المغربي مرة أخرى أن المغرب ينظر إلى قضية الصحراء الغربية على أنها "قضية سيادة" وأنه لن يقدم بتاتا أي

تنازلات بشأن هذه القضية. بالإضافة إلى ذلك، فرضت فرنسا قيودا على تأشيرات الدخول على المواطنين المغاربة في سبتمبر/ أيلول 2021, مما تسبب في زيادة التوترات بين البلدين. كما شهدت هذه الفترة أزمة أخرى بين البلدين, وهي حادثة برنامج التجسس بيغاسوس. حيث نشرت وسائل الإعلام الفرنسية البارزة لوموند وميديا بارت وراديو فرنسا تقاريرا إخبارية في يوليو/ تموز 2021، تتهم فيها المغرب بالتنصت على مواطنيه والأجانب باستخدام برنامج التجسس بيغاسوس الذي طورته شركة الأمن السيبراني الإسرائيلية مجموعة إن إس أو (NSO Group). بالإضافة إلى ذلك، تم الكشف عن أن المغرب قد قامت بالتنصت على الهاتف الشخصي للرئيس الفرنسي ماكرون. بالطبع عند إضافة رفض المغرب لعرض المساعدة من فرنسا بعد الزلزال إلى كل هذه التطورات التي كانت سببا في هبوب رياح باردة بين البلدين خلال السنوات الأخيرة، فإن هذا الوضع يشير إلى أن الأزمة في العلاقات الثنائية قد تتعمق أكثر. حيث أكدت وزيرة الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا أن بلدها مستعد لتقديم المساعدة إذا طلب منهم ذلك، وقالت: "إن ما يجب فعله الآن هو إنقاذ الأشخاص الموجودين تحت الأنقاض. ومن الخطأ للغاية القيام بمثل هذه النقاشات في الوقت الذي ينتظر فيه الناس المساعدة هناك. نحن مستعدون لتقديم المساعدة إلى المغرب". وإضافة

إلى ذلك، قالت وزيرة الخارجية الفرنسية إنه رغم عدم قبول الحكومة عرض تقديم المساعدة، إلّا أن فرنسا خصّصت 5 ملايين يورو كمساعدة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في المغرب. وإلى جانب كل هذه التطورات، يمكن قراءة مناشدة ماكرون للشعب المغربي وتجاهله الحكومة المغربية، على أنها موقف يتجاهل السلطة الرسمية. كما يمكن تفسير خطاب ماكرون هذا خلال هذه الفترة الحرجة على أنه دليل على أن الأزمة الحالية لن يتم حلها على المدى القصير. لأن هذه الخطوة التي قام بها ماكرون تشير أيضا إلى أنه لا يمكن إقامة حوار سليم بين النظامين الفرنسي والمغربي. جدير بالذكر أن ماكرون وجه خطابا إلى الشعب المغربي في فيديو نشره على منصة التواصل الاجتماعي اكس (X) قال فيه إن الزلزال هزّ فرنسا كما هزّ المغرب، وأكد وقوفهم إلى جانب الشعب المغربي وأن لديهم كل الفرص والإمكانيات لتقديم المساعدات الإنسانية إلى المغرب. وكان لافتا للانتباه أن يوجه ماكرون كلمة إلى الشعب المغربي رغم أنه يعلم جيدا أن الجهة التي ستقرر مثل هذه المساعدات هي العاهل المغربي الملك محمد السادس والحكومة المغربية. وفي الحقيقة، يمكن القول إن ماكرون اتبع نهجا متعاليا تجاه المغاربة المتضررين من الزلزال، حيث قال في خطابه "أنتم بحاجة إلينا ولا يمكنكم تجاوز هذه الأزمة بدوننا". ويمكن قراءة كلمة الرئيس الفرنسي للشعب المغربي وأسلوبه في الكلمة على أنها تطور يظهر أن فرنسا القوة الاستعمارية السابقة تواصل التصرف بصورة المستعمر في سياساتها تجاه المغرب. وفي النتيجة، فإن نهج ماكرون المتعالي الذي تجلّى خلال الزلزال أيضا، يشير هو الآخر إلى أن العلاقات المغربية الفرنسية دخلت في مرحلة يصعب التعافي منها على المدى القصير. ■

خديجة رميسة دورسون: أكاديمية وباحثة من تركيا، حاصلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية، أستاذة التاريخ السياسي في كلية العلوم السياسية بجامعة سقاريا.

العلاقات المغربية الإسرائيلية في ظل الحرب الإسرائيلية على غزة

حسنى طاش يتيم

أدت الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على غزة إلى خروج مظاهرات حاشدة في المغرب في إطار التضامن مع الفلسطينيين، وكان أهم مطلب عبّرت عنه هذه المظاهرات هو إنهاء عملية تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية، وكانت أهم آثار الحرب في غزة هو زيادة المعارضة المغربية لسياسة التطبيع مع إسرائيل

تؤثر الهجمات المكثفة التي تنفذها إسرائيل على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بشكل كبير على علاقاتها مع المغرب, كما هو الحال مع العديد من الدول. جدير بالذكر أن المغرب أعاد علاقاته مع إسرائيل, عقب تعليقها جراء انتفاضة عام 2000, وذلك في إطار اتفاقات أبراهام العام الماضي. وعلى الرغم من أن المغرب وإسرائيل لم يكملا بعد مرحلة إنشاء سفارات كاملة لدى كل منهما وفق المتفق عليه بموجب اتفاقيات أبراهام، إلا أن البلدين قاما بتعميق علاقاتهما الثنائية من خلال توقيع اتفاقية تعاون في المجال الدفاعي. وفي أعقاب ذلك، تطورت العلاقات الثنائية بين تل أبيب والرباط في السياقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية، كما اكتسبت المزيد من الدينامية بعد اعتراف إسرائيل بسيادة المغرب على الصحراء الغربية في يوليو/ تموز 2023. ويمكن القول هنا, إن هذه الديناميّة تمت تجربتها لاحقا من خلال خطوات متبادلة مختلفة, كما أظهر الطرفان إرادتهما لتعزيز عملية التطبيع. إلا أن انتهاكات القانون الدولي التي تقوم بها إسرائيل من خلال هجماتها المكثفة على الفلسطينيين في غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي, وسقوط ما يقرب من 28 ألف مدني قتلى معظمهم من الأطفال جراء هذه الهجمات، يشكل اختبارا لمدى استدامة العلاقات الثنائية بين المغرب وإسرائيل.

أدت الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على غزة إلى خروج مظاهرات حاشدة في المغرب في إطار التضامن مع الفلسطينيين، وكان أهم مطلب عبّرت عنه هذه المظاهرات هو إنهاء عملية تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية، وكانت أهم آثار الحرب في غزة هو زيادة المعارضة المغربية لسياسة التطبيع مع إسرائيل. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن استطلاعات الرأي التي أجريت حتى قبل الحرب أظهرت أن أكثر من ثلثي المغاربة يعارضون التطبيع مع إسرائيل، فإن ذلك يشير إلى أن تأثير الحرب على هذه القضية كان كبيرا للغاية. وفي مواجهة هذا الوضع

الحالي، يصرح المسؤولون المغاربة أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل لا يؤثر على سياسة المغرب الحالية تجاه فلسطين، وتماشيا مع هذه السياسة، يواصلون دعم إقامة الدولة الفلسطينية وهم مستمرون في الدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار في قطاع غزة وحماية جميع المدنيين هناك. من ناحية أخرى، لا تزال سياسة التوازن التي اعتمدتها الرباط تجاه هجمات 7 أكتوبر/ تشرين الأول، تواجه انتقادات شديدة وتدفع النظام المغربي لاتخاذ إجراءات جديدة فيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل.

استدامة سياسة التوازن المغربية

يحافظ النظام في الرباط على سياسة التوازن التي يتبعها تجاه الحرب، إضافة إلى إطلاقه دعوات منذ اللحظة الأولى لبدء الهجمات الإسرائيلية على غزة من أجل وقف الاشتباكات من خلال المفاوضات والقنوات الدبلوماسية. وتماشيا مع هذه السياسة، تواصل إدارة الرباط الحفاظ على حيادها دون اتخاذ موقف واضح ضد الهجمات الإسرائيلية. من ناحية أخرى، يظهر النظام حساسية تجاه المظاهرات العامة الحاشدة التي تخرج للتضامن مع الفلسطينيين، لكن الشعب المغربي ينتظر موقفا مختلفا بشأن هذه القضية. ويستمر المغرب في التأكيد على التزامه بحل الدولتين. بالإضافة إلى ذلك، لم يتخذ المغرب أي إجراءات مثل استدعاء سفيره من تل أبيب، وما زال يحافظ على علاقاته مع إسرائيل عند مستوى منخفض. ولكن، يصبح الأمر الأكثر أهمية هو مدى قدرة المغرب على مواصلة سياسة التوازن الحالية القائمة على هذه الديناميّات، لاسيما في مناخ تصعّد فيه إسرائيل من كثافة وجرعة الهجمات يوما بعد يوم، وبالتالي تواجه انتقادات شديدة من المستوى الدولي. أمّا التحدي الأهم الذي يواجهه المغرب في هذا السياق، فهو ضغط الرأي العام المكثف من المستوى الإقليمي ومن الشعب المغربي.

تسببت انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، لاسيما استهدافها للمدنيين والأطفال، في ردة فعل كبيرة في المنطقة وفي المغرب، كما في أجزاء كثيرة من العالم. وفي هذا السياق، فإن أي تصريح أو خطاب يمكن تفسيره على أنه إشارة إلى دعم إسرائيل، يواجه بانتقادات شديدة من كافة شرائح المجتمع، بما في ذلك دول المنطقة والرأي العام المغربي. وعلى نحو مماثل، تتعرض البلدان التي تحافظ على سياسة الحياد في هذه القضية إلى ضغوط من الداخل والخارج لدفعها

لمراجعة سياساتها الحالية. وفي هذا الصدد، يبدو أن شرائح كبيرة من دول المنطقة والرأي العام المغربي التي تنتقد بشكل خاص سياسة التوازن التي ينتهجها المغرب، متفقة على ضرورة أن يتخذ نظام الرباط المزيد من المبادرات لدعم الفلسطينيين وإعادة التفكير في علاقاته الثنائية مع إسرائيل. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن تطبيع العلاقات الثنائية حظي بدعم محدود بين المغاربة منذ البداية وتعرض لانتقادات من قبل غالبية دول المنطقة، فإن أهمية الضغوط التي يمارسها المغاربة وقطاعات من المنطقة على إدارة الرباط تصبح مفهومة بشكل أوضح. ومن اللافت للانتباه أن من بين الإجراءات التي اتخذها النظام المغربي في إطار استجابته لهذه المطالب، هو إبطاء زخم العلاقات الثنائية مع إسرائيل. ومن ناحية أخرى، فإن الضغط الشعبي وتداعيات عنف الاحتلال الإسرائيلي قد يكونان أمرين حاسمين في تحديد ما إذا كان هذا الموقف للنظام سيتغير في الفترة المقبلة، فيما يتعلق بتغيير سياسته أو استمرار الوضع الحالي كما هو عليه.

قرار إبطاء الزخم في العلاقات الثنائية

شهدت العلاقات الثنائية بين إسرائيل والمغرب تطورات مهمة منذ اللحظة الأولى لاندلاع الحرب. وأمام المظاهرات الحاشدة والمكثفة التي نظمها المغاربة دعما وتضامنا مع الفلسطينيين، قامت إسرائيل بإجلاء المسؤولين الإسرائيليين من مكتب الاتصال في العاصمة المغربية. بالإضافة إلى ذلك، تم إيقاف الرحلات الجوية المباشرة بين البلدين، كما أصدر مجلس الأمن

القومي الإسرائيلي بيانات تتضمن تحذيرات أمنية للمواطنين الإسرائيليين الراغبين بالسفر إلى الأراضي المغربية. وأمام هذه التطورات، قام النظام المغربي الذي يواجه تحديات صعبة على الصعيدين الداخلي والخارجي بسبب سياسته الحيادية في مواجهة الحرب، باتخاذ سلسلة من الإجراءات التي أحدثت تغييرات نسبية في طبيعة العلاقات مع تل أبيب.

وأعلن كبار المسؤولين في المغرب في تصريحاتهم بشأن هذا الموضوع، إلى أنهم يؤيدون استمرار العلاقات الثنائية بين تل أبيب والرباط، لكنهم أخذوا في الاعتبار الضغوط القادمة من المستوى الداخلي والإقليمي بشأن هذه القضية، لذلك اتخذوا قرارا بإبطاء الزخم في العلاقات الثنائية. وتشير هذه التصريحات والأخبار الواردة في هذا السياق إلى أن نظام الرباط قرر على الأقل تخفيف وتيرة اللقاءات والزيارات المتبادلة مع إسرائيل حتى انتهاء الحرب. وهناك مجال آخر قررت فيه المغرب اتخاذ إجراءات لإبطاء العلاقات الثنائية، وهو الأمن. جدير بالذكر أن العلاقات الأمنية بين إسرائيل والمغرب تشهد تطورا كبيرا منذ عملية التطبيع، حيث تم تعزيزها من خلال الشراكات الأمنية في هذا المجال، بما في ذلك بيع المسيّرات الجوية بدون طيار والدبابات، إضافة إلى برامج التجسس التي أثارت الكثير من الجدل. ويشير الخبراء إلى أن المغرب يتوقع تأخيرات طويلة المدى ربما تحدث في عمليات استلام الأسلحة الإسرائيلية بسبب انخفاض إمكانية الإمدادات العسكرية الإسرائيلية جراء الحرب، وبالتالي احتمال تباطؤ عمليات نقل الأسلحة، وأن هذا الأمر دفع النظام المغربي لمناقشة خيار التقدم بطلب للحصول على الأسلحة من موردين بديلين.

وفي النتيجة، فإن التداعيات الأهم للحرب في قطاع غزة بالنسبة للمغرب هي أنها تمارس ضغوطا على حكومة الرباط فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية والتطبيع. ومع أخذ هذه الديناميّة بعين الاعتبار، فإن المغرب يعلن بشكر متكرر أنه يحافظ على نهجه التاريخي في السياسة الفلسطينية ويؤيد الحل السلمي، مع إبطاء وتيرة علاقاته مع إسرائيل. إن الإجراءات المرضية التي اتخذها المغرب لتخفيف ردود الفعل على مظاهرات 20 فبراير/ شباط في مرحلة 2011 واستراتيجية إدارة الزلزال الذي ضرب البلاد قبل عدة أشهر، تعزز التفسيرات بشأن إمكانية قيام المغرب بمراجعة سياسته بشأن احتلال غزة بطريقة ستلبي على الأقل متطلبات الرأي العام بشكل نسبي. وهذا الأمر يؤكد أن احتلال غزة يشكل نهج السياسة الداخلية والخارجية ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط ولكن أيضا في دول شمال إفريقيا، كما يشير إلى أن الرأي العام يؤثر على السياسة الخارجية للدول. ■

حسنى تاش يتيم: أكاديمية وباحثة من تركيا، حاصلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة سقاريا.

من المثالية إلى الواقعية: اختبار الأمم المتحدة في غزة

تامر خاشقجي

على الرغم من أن الأمم المتحدة تعتبر مركزا دبلوماسيا قويا لتناول القضايا بين الدول منذ تأسيسها، إلا أنها لم تكن قادرة على الاضطلاع بدورها المنوط بها بشكل مناسب في ضمان السلام والأمن الدوليين، حيث تكررت الحروب والمجازر البشرية بأمثلة لا حصر لها في "عصر الأمم المتحدة" الذي نعيش فيه، لأنها تختار الوقوف مع الدول التي تتصرف بما يتماشى مع مصالحها الضيقة بدلا من الوقوف مع المصالح المشتركة للإنسانية.

تستمر الأزمة التي بدأت بعد هجمات حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، في الوقت الذي تصعّد فيه إسرائيل عملياتها الجوية والبرية التي تشنها على قطاع غزة بأكمله منذ ذلك الوقت. وسقط حتى الآن أكثر من عشرين ألف شخص وتم تشريد مئات الآلاف من الأشخاص الذين أجبروا على الهجرة جراء العمليات التي تنفذها إسرائيل دون التمييز بين النساء والأطفال والمدنيين والمقاتلين. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه العمليات التي تقوم بها إسرائيل تمنع الناس من الوصول بشكل سليم ومنتظم إلى احتياجاتهم الأساسية في قطاع غزة الذي يعيش فيه نحو 2.5 مليون نسمة. كل هذه الأمور تزيد من احتمال وقوع "مجزرة" بشرية تؤدي إلى هلاك جزء كبير من سكان قطاع غزة وربما كله. وفي الوقت الذي تتزايد فيه علامات الاستفهام في المجتمع الدولي حول عدم تكافؤ وشرعية العمليات التي تنفذها إسرائيل، يبدو أن الأمم المتحدة هي الآلية الدولية الوحيدة القادرة على منع هذه المجزرة البشرية المحتملة. ولكن الأحداث التي جرت في الفترة عقب اندلاع العمليات، تظهر بكل وضوح أن الأمم المتحدة لم تتمكن من لعب الدور

المنتظر منها. سيسعى هذا المقال لتقييم ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة وما فعلته حتى الآن فيما يتعلق بعمليات إسرائيل.

مثالية الأمم المتحدة

إن الهدف الرئيسي لعصبة الأمم التي تحولت بعد ذلك إلى منظمة الأمم المتحدة وتأسست من أجل عدم تكرار أمور مثل المجازر الإنسانية الكبرى والدمار الاجتماعي والاقتصادي التي وقعت جراء الحربين العالميتين، هو تحقيق وتوفير السلام الدولي والأمن من خلال ضمان الحلول السلمية للمشاكل التي يمكن أن تنشأ بين الدول. ولتحقيق هذا الغرض، تم تجهيز الأمم المتحدة باتفاق قوي يكاد يكون بمثابة دستور مشترك بين الدول تم إنشاؤه بمعايير قوية مثل حظر استخدام القوة وآلية قوية لمجلس الأمن الدولي وتتمتع بسلطة اتخاذ قرارات ملزمة لجميع الدول سواء كانوا أعضاء فيها أم لا. ويتمتع مجلس الأمن الذي يعتبر جزءا ضمن هذا الهيكل، بسلطة وضع السياسات للرد على أي تطورات قد تهدد السلام والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم. وإذا تم طرح أي قضية على جدول أعمال مجلس الأمن بهذا الشكل، فهناك احتمال أن يتدخل المجلس في العملية بأشكال مختلفة مثل دعوة الأطراف إلى حل المشكلة بالطرق السلمية، أو تطبيق عقوبات اقتصادية، أو اتخاذ قرارات بشأن حل المشكلة عبر عملية عسكرية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الجمعية العامة التي يحق لجميع الدول التصويت فيها ويمكن مناقشة جميع القضايا التي تهم العالم، والأمانة العامة التي تعتبر قائدة لأقوى آلية سياسية في العالم، يظهر أن الأمم المتحدة مصممة من أجل أن تلعب دورا هاما في السياسة الدولية. وقد أدى هذا التصميم القوي إلى تعزيز "مثالية الأمم المتحدة" التي تعرّف الأمم المتحدة باعتبارها سلطة فوق الدولة، أو ربما حكومة عالمية. ولكن، على الرغم من أن الأمم المتحدة تعتبر مركزا دبلوماسيا قويا لتناول القضايا بين الدول منذ تأسيسها، إلا أنها لم تكن قادرة على الاضطلاع بدورها المنوط بها بشكل مناسب في ضمان السلام والأمن الدوليين، حيث تكررت الحروب والمجازر البشرية بأمثلة لا حصر لها في "عصر الأمم المتحدة" الذي نعيش فيه، لأنها تختار الوقوف مع الدول التي تتصرف بما يتماشى مع مصالحها الضيقة بدلا من الوقوف مع المصالح المشتركة للإنسانية.

واقعية الأمم المتحدة

إن "صمت" الأمم المتحدة التي تعد الآلية الدولية الأكثر أهمية لتلعب دورا في حل الأزمة المتعمقة مع استخدام إسرائيل القوة غير المتكافئة وغير القانونية في الشرق الأوسط اليوم، يضع المثالية الضعيفة تجاه المنظمة في

مواجهة "الواقعية" مرة أخرى. مع أن الأزمة تتطلب من الأمم المتحدة التدخل في العملية بموجب الغرض الذي تأسست من أجله. لأن الأزمة بين إسرائيل وفلسطين تزعزع البيئة السياسية الهشة في المنطقة وتهدد السلام والأمن في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، فإن التظاهرات التي خرجت في مختلف أنحاء العالم بمشاركة عشرات الآلاف من الناس، تظهر بكل وضوح أن الرأي العام الدولي ينظر إلى الأزمة على أنها قضية عالمية. ونظرا لأن الأمم المتحدة هي الآلية الدولية الوحيدة القادرة على منع مثل هذه المجازر المحتملة، فيجب عليها أن تتحرك وتتعامل مع القضية على أنها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وتتخذ قرارا ملزما لإسرائيل بوقف عملياتها.

جدير بالذكر أن العديد من الجهات الفاعلة المختلفة حاولت إقناع مجلس الأمن باتخاذ إجراء في هذا الصدد. وبالإضافة إلى دعوات متعددة من ممثلي الدول، استخدم الأمين العام أنطونيو غوتيريش سلطته التي منحها إياه ميثاق الأمم المتحدة وطلب من المجلس إدراج الأزمة على جدول أعماله، وهذا الأمر من النادر حدوثه. وتماشيا مع هذه المطالب، عقد مجلس الأمن العديد من الاجتماعات منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023, واستمع إلى ادعاءات ومطالب الجهات المعنية, وتم التصويت على مشاريع قرارات ملزمة بشأن السياسات التي يجب على المجلس اتباعها. ولكن لم يتم قبول إلّا مشروع قانون واحد فقط من هذه القوانين (مشروع قانون 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023)، وتماشيا مع هذا القرار، تم اتخاذ قرار تجاه الأزمة بالعمل على

تحقيق هدن إنسانية. أما مسودات القوانين الأخرى فتم رفضها بسبب حق النقض (الفيتو) المتبادل من جانب القوى العظمى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين. ويشار إلى أن العنصر الأساسي الكامن وراء استخدام حق النقض هذا، هو بلا شك سباق القوى العظمى على الظهور بصورة كونها "الفاعل الذي حلّ المشكلة". ولهذا السبب، وكما حدث أثناء الحرب الباردة، اعترضت روسيا والصين على مشاريع قوانين أعدتها الولايات المتحدة، في حين اعترضت الولايات المتحدة على مشاريع قوانين أعدها الروس.

هناك عوامل أخرى تكمن وراء هذا النقض، غير التنافس الأمريكي الروسي الصيني. ومن أهم هذه العوامل هي مسألة تصنيف حركة حماس. جدير بالذكر أن الولايات المتحدة وإسرائيل تصنفان حماس على أنها "منظمة إرهابية" وتطالبان بإدانة الهجمات التي تنفذها حماس ووضع ذلك بشكل واضح في قرار محتمل لمجلس الأمن. من ناحية أخرى، فإن الجهات الفاعلة الأقرب إلى حماس تعارض إدراج مثل هذه الإفادة في قرارات المجلس التي من شأنها ربط حماس بـ"الإرهاب" بموجب القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع القانون الذي أعدته دولة الإمارات العربية المتحدة ودعمه ما يقرب من مائة دولة عضو في الأمم المتحدة وتمت مناقشته في المجلس في 8 ديسمبر/ كانون الأول 2023، وذلك

بسبب عدم تطرق القرار لاسم حماس بأي شكل من الأشكال. والسبب الآخر الذي دفع الولايات المتحدة إلى استخدام حق النقض ضد مشاريع القوانين المقدمة في تواريخ مختلفة، هو أن مشاريع القوانين تدعو الأطراف بشكل مباشرة إلى وقف إطلاق النار. لأن الولايات المتحدة التي تدعم المساعي الإسرائيلية للقضاء الكامل على حماس من خلال عملياتها في قطاع غزة، لا تريد أن تنتهي هذه العمليات بوقف إطلاق النار بسبب اعتقادها أن الوقف الدائم لإطلاق النار سيساهم في تعافي حماس، وبالتالي تدعم الولايات المتحدة الهدن الإنسانية المؤقتة، وليس وقف إطلاق النار.

ولمواجهة هذا الصمت من جانب مجلس الأمن الدولي، حاول بعض الأعضاء طرح هذه القضية على جدول أعمال الجمعية العامة الهيكل الآخر المهم في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، طرحت مصر المشروع الذي قدمته الإمارات إلى مجلس الأمن الدولي بنفس الصيغة للتصويت عليه في الجمعية العامة. وبتأييد 153 عضوا، تم قبول مشروع القانون الذي عارضته الولايات المتحدة للأسباب نفسها، بل واقترحت إجراء تغييرات عليه. ونظرا لأن قرارات الجمعية العامة هي مجرد اقتراحات وليست ملزمة للأطراف، لذلك فمن غير الممكن أن يحدث القرار أي تغيير في العمليات الإسرائيلية التي تنفذها في قطاع غزة. وفي النتيجة، فإن مجلس الأمن الذي يعد الهيئة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة القادرة على التدخل بطريقة يمكن أن تنهي الأزمة الراهنة، لا يستطيع أن يتصرف كما يجب، لأن الدول دائمة العضوية تمنح الأولوية لمصالحها الخاصة، متجاهلة تطلعات المجتمع الدولي. كما أن المحاولات الموجهة إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى مثل الجمعية العامة، ليست أكثر من إجراءات رمزية، ولا يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على حل الأزمة الحالية. لذلك، فإن عدم فعالية نظام الأمم المتحدة في مواجهة المجازر التي ترتكب في قطاع غزة اليوم، يكشف مرة أخرى بكل واقعية عن عجز وضعف منظومة الأمم المتحدة التي تعتبر أقوى آلية أنتجها الإنسان لوقف العنف السياسي. ويظهر هذا الوضع أيضا أن المجازر التي تجري في قطاع غزة اليوم، ستبقى وصمة عار سوداء في تاريخ الأمم المتحدة، تماما مثل الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا. ■

تامر خاشقجي: أكاديمي وباحث من تركيا، أستاذ مشارك دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة اسكي شهير عثمان غازي التركية.

الجنود الدروز في الجيش الإسرائيلي خلال الحرب على غزة

توبا يلدز

الزعيم الدرزي في لبنان وليد جنبلاط وجّه في 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أي بعد يوم واحد من بدء الحرب في غزة، خطابا إلى الشباب الدروز الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي قائلا: "إلى المجندين قهرا من العرب الدروز في الجيش الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، إياكم والاشتراك في الحرب لمواجهة حماس والمناضلين الأحرار من الشعب الفلسطيني"، داعيا الدروز إلى مغادرة الجيش الإسرائيلي. ورغم أن جنبلاط كان قد أطلق دعوات مماثلة في اعتداءات إسرائيلية سابقة وحذّر الدروز من الابتعاد عن القتال ضد "إخوانهم الفلسطينيين"، إلا أن هذا الطلب لم يجد استجابة من جانب دروز إسرائيل.

اتجهت الأنظار منذ تحوّل التوتر بين حماس وإسرائيل لحرب كبرى، نحو العوامل التي تلعب دورا في الديناميّات الداخلية لإسرائيل وحماس، إضافة إلى الجهات الخارجية وسيناريوهات التدخل. ورغم أن الجانب المتعلق بلبنان في هذه المسألة يمر من حزب الله، إلا أن الجنود الدروز الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي وكانوا في الميدان منذ اليوم الأول للصراع، بدأوا يبرزون على أجندة نظرائهم في نفس الطائفة في لبنان. وفي هذا الإطار، فإن مشاركة الدروز الذين يعتبرون أحد ركائز لبنان، في العمليات العسكرية ضد سكان غزة، لعب دورا في اهتمام القادة السياسيين وكذلك الطائفة الدرزية بهذه القضية.

جدير بالذكر أن الزعيم الدرزي في لبنان وليد جنبلاط وجّه في 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أي بعد يوم واحد من بدء الحرب في غزة، خطابا إلى الشباب الدروز الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي قائلا: "إلى المجندين قهرا من العرب الدروز في الجيش الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، إياكم والاشتراك في الحرب لمواجهة حماس والمناضلين الأحرار من الشعب الفلسطيني"، داعيا الدروز إلى مغادرة الجيش الإسرائيلي. ورغم أن جنبلاط كان قد أطلق دعوات مماثلة في اعتداءات إسرائيلية سابقة وحذّر الدروز من الابتعاد عن القتال ضد "إخوانهم الفلسطينيين"، إلا أن هذا الطلب لم يجد استجابة من جانب دروز إسرائيل. وإضافة إلى ذلك، فإن أبعاد الصراعات الراهنة وانتهاك المجازر الإسرائيلية لقوانين الحرب، ساهم في زيادة انزعاج الطائفة الدرزية خارج إسرائيل فيما يتعلق بمشاركة الجنود الدروز في الجيش. وانتشرت بسرعة صور الدروز وهم يحملون جثث جنودهم القتلى بعد وقت قصير من بدء الحرب البرية، وقُتل الضابط الكبير الدرزي سلمان الحبكة في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني، وتم تسجيل مقتل أكثر من 40 جنديا درزيا في

حرب غزة اعتبارا منذ7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. جميع هذه الأمور أدت إلى وضع موقف هؤلاء الجنود محل نقاش مرة أخرى.

لماذا يشارك الدروز في الجيش الإسرائيلي؟

وفي هذا السياق، فإن أحد الأسئلة المطروحة لاسيما منذ7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023, هو لماذا يشارك الدروز في الجيش الإسرائيلي. وبالنظر إلى تصريحات وليد جنبلاط المذكورة أعلاه, يظهر انطباع بأن الدروز قد تم تجنيدهم قسرا من قبل إسرائيل. في الحقيقة, على الرغم من أن الدروز كانوا دائما رعايا للدول المهيمنة في العالم العربي لعدة قرون, إلا أن من اللافت للانتباه إعفاءهم من الخدمة العسكرية في تلك البلدان. ويشار إلى أن الدروز ثاروا ضد رغبة الوالي العثماني جمال باشا الذي كان يسعى لتشكيل كتيبة درزية في سوريا للمشاركة في الحرب العالمية الأولى, إلّا أن بعضهم وافق بعد ذلك على المشاركة في الحرب بشرط أن يكونوا متطوعين مع شكيب أرسلان. ومن الجدير بالذكر أن هناك خارطة طريق مختلفة رسمت للدروز مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1948. ورغم أن الوحدات التطوعية التي تشكّلت للدفاع عن القرى الدرزية في بداية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين قاتلت ضد ميليشيا الهاغاناه الإسرائيلية، إلا أن الدروز بعد تشكيل دولة إسرائيل فضّلوا عقد اتفاق مع الدولة الجديدة بدلا من مغادرة البلاد. واستمر الدروز في البقاء في الأراضي المحتلة بموجب اتفاقية "حلف الدم"، ولكن بعد مرحلة صعبة وافقوا على تلبية احتياجات الجيش الإسرائيلي للجنود.

تأسس جيش الدفاع الإسرائيلي عام 1948, وتم تحديد شروط الخدمة العسكرية بموجب قانون الخدمة العسكرية الإلزامية لعام 1951. وفي الوقت الذي أعفى فيه القانون المسلمين والمسيحيين العرب من الخدمة العسكرية, أدرج الدروز في الجيش عام 1956. ويمكن القول إن جيش الدفاع الإسرائيلي نفّذ مبادرة مخططة وناجحة في تلك المرحلة، حيث استخدم الدروز لتلبية حاجته من الجنود، لأن إسرائيل لم يكن لديها عدد كافٍ من السكان اليهود في السنوات الأولى لتأسيسها. كما أن تفضيل الدروز للتسوية بدلا من الصراع مع إسرائيل بسبب كونهم مجتمعا براغماتيا ومنغلقا على نفسه، ساعد أيضا إسرائيل على استخدام الجنود الدروز في الجيش. وعلى مر المراحل التاريخية، كان عدد الجنود الدروز أكبر من اليهود الذين خدموا في الجيش داخل الكتائب التي شكلها الجنود الدروز. وعلى الرغم من ارتفاع الأصوات من وقت لآخر بين الدروز الذين لا يريدون الانضمام إلى الجيش، إلا أنه لم يكن هناك قط انقطاع كبير عن الجيش.

أمّا النقطة الوحيدة التي يختلف فيها الدروز عن اليهود فيما يتعلق بالخدمة العسكرية، هي أن النساء اليهوديات ملزمات بأداء الخدمة العسكرية، في الوقت الذي لا يتم فيه تجنيد النساء الدرزيات في الجيش الإسرائيلي. جدير بالذكر أن إعداد مسودة متعلقة بالخدمة العسكرية الإلزامية للنساء غير اليهوديات في عام 2023 أثارت الطائفة الدرزية، وحذّر الزعيم الديني الدرزي في فلسطين المحتلة موفق طريف المسؤولين الإسرائيليين من إمكانية تجنيد النساء الدرزيات في الجيش. وعلى الرغم من تعليق مشروع القرار، إلّا أن هناك احتمالية أن تقوم إسرائيل بإدراج المشروع الذي احتفظت به في درجها، على جدول الأعمال مرة أخرى في المستقبل. وفي هذه الحالة، سيكون هناك احتمال قوي لأزمة خطيرة جديدة بين الدروز وإسرائيل.

خسائر ومكاسب الدروز

كانت إحدى ثمار الاتفاقية التي عقدت مع إسرائيل، هي الاعتراف بالدروز كطائفة دينية مستقلة في عام 1957, وبموجب ذلك حصلوا على حريتهم القانونية, كما سُمح لهم أيضا بالقيام ببعض المهام الاجتماعية والسياسية. وفي هذا الصدد, كانت أولى التطورات الملحوظة هي إنشاء المحاكم الدرزية عام 1962, والسماح لسياسيين دروز بتمثيل طائفتهم في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست), كما استفاد الدروز من الخدمات الاجتماعية مثل الطرق والمستشفيات والمدارس. ويشار إلى أن الجنود الدروز لم يترددوا أيضا في خدمة إسرائيل التي اعتبروها وطنا لهم. ورغم ذلك, تم تعيين الدروز في أدنى المناصب في الجيش, ولم يتمكن أي من الجنود الدروز من الارتقاء إلى منصب جنرال حتى عام 2001.

وإضافة إلى ذلك، على الرغم أن سيث فرانتزمان الخبير في الدراسات الأمنية في الشرق الأوسط يقول إن الجنود الدروز يبرزون في الجيش الإسرائيلي، إلا أننا لو أخذنا بعين الاعتبار الوضع الحالي للدروز من حيث إسرائيل، ستظهر لنا حقائق تشير إلى عكس ذلك. كما أن الادعاءات التي ترددت لاسيما بعد حرب غزة بأن الدروز يشعرون بالفخر بالقتال من أجل إسرائيل، تفقد مصداقيتها عندما يتم تناول تفاصيل وضعهم الاجتماعي. في الحقيقة، إن إدراج مادة في قانون الدولة القومية اليهودية الذي أقرّه الكنيست عام 2018 تنص على أن إسرائيل هي وطن لليهود فقط, يكشف بوضوح عن أزمة الهوية لدى الجنود الدروز. أي أن الجنود الذين يعتبرون أنفسهم موالين لإسرائيل ويخدمون الدولة بهذا الولاء, تعتبرهم دولة إسرائيل أيضا عديمي الجنسية, وهذا أدى إلى انشقاقات عن الجيش رغم أنها غير مرئية. وفي هذا السياق, وبعد إقرار القانون المذكور, جرت عدة مظاهرات شارك فيها 100 من كبار الضباط الدروز السابقين الذين يخدمون حاليا في قوات الاحتياط التابعة للجيش الإسرائيلي. ومن بين هؤلاء الضباط العميد الدرزي عماد فارس

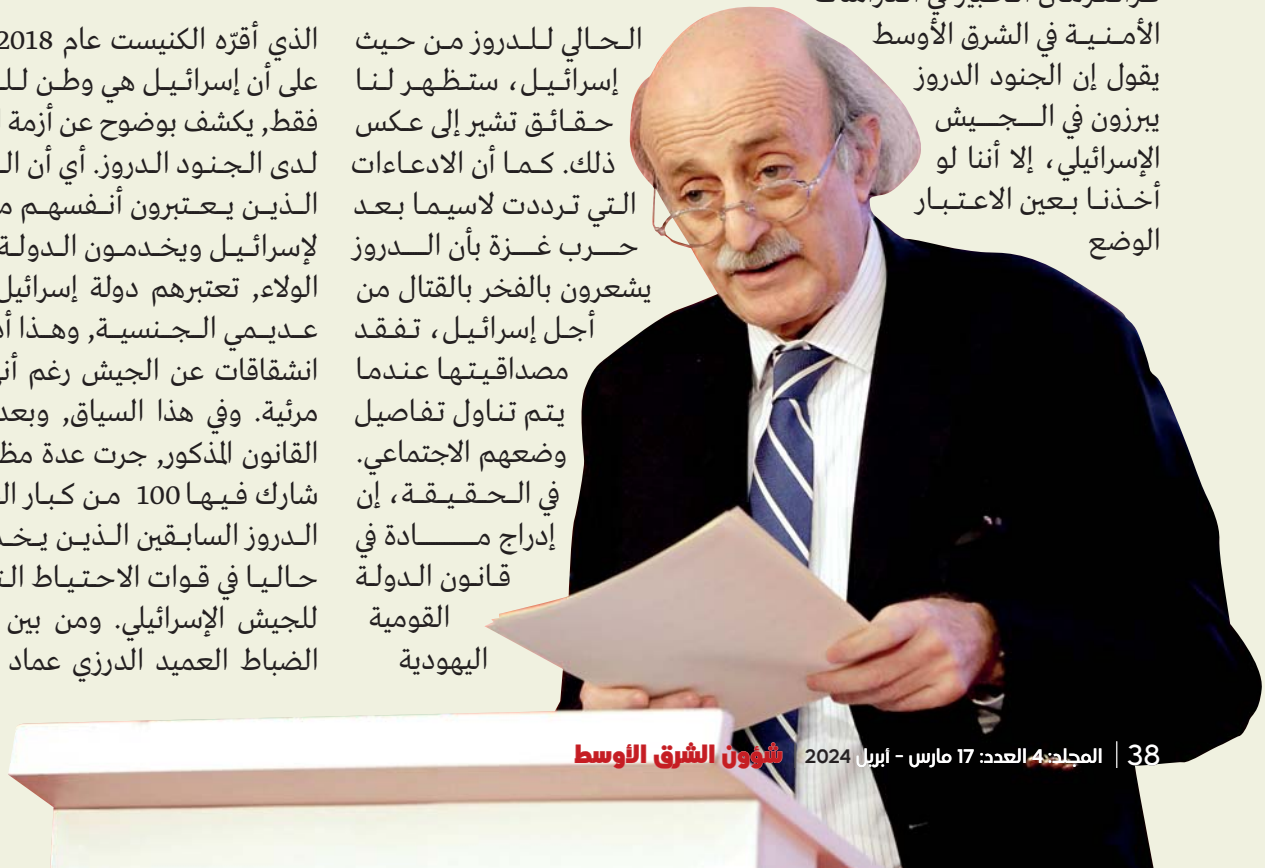

الذي وصف نفسه في الاحتجاجات بأنه "ميت قبل أن يموت"، وأعرب عن ردود فعله تجاه العديد من الأمور بالقول إن الجنود الدروز في الجيش يواجهون التمييز باستمرار.

من الواضح أن الجنود الدروز كانوا منزعجين من المعاملة في الجيش حتى قبل قانون صدور الدولة القومية في عام 2018. وفي هذا الصدد, كانت تظهر بين الحين والآخر ادعاءات بأن الجنود الدروز يتعرضون لمضايقات لفظية من قبل جنود يهود. ومن جانب آخر, فإن معاملة الدروز الإسرائيليين كمواطنين من الدرجة الثانية فيما يتعلق بالتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، وشعورهم بذلك من خلال السياسات التي تنفذها الدولة، تؤدي إلى ظهور تصدعات اجتماعية. كما أن تصريح بنيامين نتنياهو بأنه سيعطي الدروز حقوقهم التي يستحقونها بعيد كل البعد عن الواقع والحقيقة. ويشار إلى أن وجود الجنود الدروز في الخطوط الأمامية للجيش الإسرائيلي في الحرب على قطاع غزة والخسائر المستمرة في الأرواح خلال الحرب، يساهم في زيادة تطلعات الدروز فيما يتعلق بتحسين وضعهم الاجتماعي. جدير بالذكر أن إحدى أهم القضايا التي يواجه فيها الدروز مشاكل في إسرائيل، هو أن القانون يمنع الدولة من تشييد مباني جديدة أو القيام بأعمال مثل التحوّل الحضري أو الترميم في أحياء الدروز. ويواجه الدروز عقوبات شديدة ضد التحسينات التي تتم عبر طرق غير قانونية. وانطلاقا من هذه المشكلة، يأمل الدروز في تحسين الظروف المعيشية لجنودهم بعد انتهاء حرب غزة، وهي المشكلة الأولى التي يواجهونها عند محاولتهم تأسيس حياتهم بعد 3 سنوات من الخدمة العسكرية. لذلك، هم ينتظرون ردودا أكثر وحلولا ملموسة فيما يتعلق بتقدير إسرائيل لجنودها الذين قتلوا في الحرب.

تشير التحليلات الأخيرة إلى أن هناك ما يقرب من 3000 جندي درزي يخدمون في الجيش الإسرائيلي, وإلى عدم وجود فعالية بما يكفي لحل بعض المشاكل المذكورة أعلاه. لذلك يمكن القول إن ذلك سيسّهل من مرحلة انشقاق الجنود الدروز عن الجيش الإسرائيلي ما لم تطوّر إسرائيل سياساتها تجاه حل أزمات الدروز. ومن ناحية أخرى, فإن مقاربة الدروز للقضية الفلسطينية لا تتوافق تماما مع فهم إسرائيل للاحتلال. لأن الدروز رغم أنهم يعرّفون أنفسهم بأنهم إسرائيليون, إلّا أن 42% منهم يؤيدون حل الدولتين. وعندما تطبّق إسرائيل مفهوم المواطنة من الدرجة الثانية على الدروز بشكل واضح، فإن كلام وليد جنبلاط ستزداد أهميته مع مرور الوقت، وإن لم يلقَ صدى المدى القصير. ■

توبا يلدز: أكاديمية وباحثة من تركيا, أستاذة مشاركة دكتورة في جامعة إسطنبول.

دبلوماسية غزة: مفترق طرق في العلاقات التركية الإسرائيلية، والتركية الخليجية

غوكهان أرلي

هناك تطورات تجري في علاقات تركيا مع إسرائيل من جهة، ومع دول الخليج من جهة أخرى، في سياق دبلوماسية غزة. فبالرغم من أن تركيا قد بدأت بتطبيع علاقاتها مع هذين الطرفين في الفترات الأخيرة، ولكن هذه العلاقات من المؤكد تأثرت كثيرا بالأحداث الجارية في قطاع غزة. وهنا يمكن القول، إنه في الوقت الذي دخلت فيه العلاقات التركية الإسرائيلية مرحلة توتر جديدة، فإن العلاقات التركية الخليجية تقدمت نحو تنسيق الفعاليات والجهود تجاه مسألة غزة.

بدأت عملية طوفان الأقصى التي قامت بها كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، في وقت تمر فيه إسرائيل بأوقات صعبة للغاية على الساحة السياسية الداخلية. وكان الشعب الإسرائيلي في تلك الفترة يعاني من إرهاق انتخابي كبير جراء العمليات الانتخابية المتواصلة في البلاد منذ عام 2019. في الحقيقة، عندما نجحت 8 أحزاب في تشكيل ائتلاف حكومي لا يضم بنيامين نتنياهو وحزبه الليكود عقب الانتخابات التي جرت في إسرائيل في 23 مارس/ آذار 2021، بدأ الجميع يطرح أسئلة حول تمكن الحكومة الجديدة من حل القضايا العالقة في البلاد، إضافة إلى سؤال مهم وهو هل هذه الحكومة تمثل أملا جديدا فيما يتعلق بإحلال السلام في المنطقة. في واقع الأمر، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي في تلك الفترة يائير لابيد، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 سبتمبر/أيلول، إن "التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين بشأن حل الدولتين لشعبين هو الخيار الصحيح لأمن واقتصاد إسرائيل ومستقبل أبنائها". ورغم أن هذا التصريح لاقى استحسانا في العالمين العربي والغربي، إلا أن الأمر لم يؤثر كثيرا على الفلسطينيين بسبب معانتهم من الاحتلال المستمر منذ سنوات طويلة وعملية أوسلو للسلام التي أعادت ذكريات سيئة إلى أذهانهم فيما يتعلق بالسلام، إضافة إلى ما تلا هذه العملية من محاولات فاشلة لتحقيق السلام في المنطقة. ومن أهم أسباب ذلك أيضا، هي تصريحات لابيد بأنه لن يكون

هناك أي تراجع في القرارات الإسرائيلية فيما يتعلق بقضية القدس وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وهما من أكثر القضايا تعقيدا في عملية السلام. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك لابيد، قال إن الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين تؤيد حل الدولتين، إلّا أنه تبين أن هناك فرقا كبيرا واختلافات شاسعة بين مفهوم حل الدولتين الذي تريده إسرائيل ومقاربات حل الدولتين التي يتطلع إليها المجتمع الدولي.

"سيد الأمن" على رأس عمله مرة أخرى

في الواقع كانت عودة انتخاب زعيم الليكود نتنياهو مع شركائه في الائتلاف اليميني المتطرف في انتخابات 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 في إسرائيل, هي إشارة إلى أن أياما صعبة تنتظر الفلسطينيين. حيث تمكن نتنياهو الذي أصبح رئيسا للوزراء للمرة السادسة, من التغلب على منافسيه ليظل على رأس السياسة الإسرائيلية في معظم الأعوام الـ14 الماضية. وأكد نتنياهو الذي قدّم نفسه على أنه "سيد الأمن" و"سيد الاقتصاد"

أنه سيحافظ على القوة العسكرية للبلاد وسيكون سياسيا يشجع النمو الذي نتج عن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع عدد من الدول العربية. إلّا أن هذه الصورة التي حاول نتنياهو رسمها تعرضت لأضرار جسيمة جراء عملية الإصلاح القضائي التي بدأت في إسرائيل في 5 يناير/ كانون الثاني. حيث أعلن وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين أنهم يخططون لإصدار حزمة قانونية من شأنها أن تحد من صلاحيات المحكمة العليا التي تعتبر أعلى سلطة قضائية في البلاد، وتقلص من نفوذ السلطة القضائية في اختيار القضاة إلى أدنى مستوى. إلّا أن هذا التصريح تم انتقاده بشكل كبير من مختلف شرائح المجتمع، بدعوى أن مشروع القانون الإسرائيلي من شأنه أن يضر بالصورة الديمقراطية للبلاد.

قُرئت عملية الإصلاح القضائي والتغييرات المخطط لها في السلطة القضائية على أنها خطة لإنقاذ نتنياهو من الملاحقة القضائية بسبب القضايا المستمرة ضده، وعلى أن هذا الإصلاح القضائي سيتم خصيصا من أجل نتنياهو. واستمرت الاحتجاجات على هذا المشروع لأشهر طويلة، كما أشارت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي أنه سيكون من المناسب تخلي نتنياهو عن مشروع الإصلاح القضائي لأن هذا القرار سيكون له تبعات سلبية كبيرة. وفي هذه المرحلة، تقلص الدعم الاجتماعي لنتنياهو بشكل كبير. لدرجة أن العديد من المحللين والسياسيين قالوا إن أمن إسرائيل ربما يعيش الفترة الأكثر هشاشة في تاريخ البلاد، بسبب الاستقالات التي يقدمها قيادات في الجيش. وأدت عملية طوفان الأقصى التي انطلقت في 7 أكتوبر/ تشرين الأول

إلى دخول الأجواء السائدة ضد إسرائيل خارج المنطقة في وضع جديد ومرحلة مختلفة. وفي الوقت الذي تناست تماما فيه العديد من الدول عملية الإصلاح القضائي التي فرضها نتنياهو على المجتمع وأعربت هذه الدول لاسيما الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي دعمها لإسرائيل، بدأت الشكوك تزداد داخل المجتمع الإسرائيلي فيما يتعلق بمقدرة نتنياهو على ضمان أمن البلاد.

ماذا يقول الإسرائيليون بشأن مستقبل نتنياهو؟

قام رئيس الوزراء نتنياهو بتشكيل حكومة حرب بعد اشتعال الصراع والاشتباكات في7 أكتوبر/ تشرين الأول, وضمّت هذه الحكومة وزير الدفاع يواف غالانت وزعيم حزب الوحدة الوطنية المعارض بيني غانتس وعضو البرلمان عن حزب الوحدة الوطنية اللواء السابق غادي أيزنكوت ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر. وعلى الرغم من أن الشعب الإسرائيلي التف حول حكومة الحرب المشكّلة, إلا أن شخصيات مهمة داخل الطيف السياسي الإسرائيلي أبدت معارضتها لتلك الوحدة. ورفض يائير لابيد زعيم حزب المعارضة الأكبر "هنالك مستقبل"، الانضمام إلى حكومة الحرب التي يرأسها رئيس الوزراء نتنياهو بعد عدم قبول الأخير دعوة لابيد لقطع العلاقات مع أحزاب اليمين المتطرف. جدير بالذكر أن ردود فعل الجيش الإسرائيلي على عملية الإصلاح القضائي التي كان ينوي نتنياهو القيام بها، دفعت آلاف العسكريين الإسرائيليين إلى ترك خدمتهم العسكرية الاحتياطية التطوعية بما في ذلك الطيارون المقاتلون وضباط الغواصات ووحدات النخبة الأخرى. وعلى إثر ذلك، أعلن رئيس الأركان العامة الإسرائيلي هرتسي هليفي أن هذا الإجراء سيضر بقوة ردع الجيش الإسرائيلي، إلّا أنه لم يحدث تطور ملموس كما كان يتوقع رئيس الأركان. لكن جنود الاحتياط الذين تم استدعاؤهم للخدمة بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول قالوا إن من الضروري أن يقوم الجيش بتصحيح هذا الضعف على الفور. وفي إشارة إلى أن الإسرائيليين بحاجة إلى

الاستعداد لحرب طويلة، قال مسؤولون إسرائيليون إن 360 ألف جندي احتياطي من مختلف شرائح المجتمع جاهزون للخدمة. وتم التأكيد على أهمية إيقاف هذه النقاشات خلال الفترة التي تكون فيها قوات الدفاع الإسرائيلية في حالة حرب. لكن رغم ذلك التصريحات، يبدو من الصعب القول أن يكون الجميع في البلاد لديه رأي مشابه.

وعلى الرغم من أن نتنياهو يصف نفسه بأنه الزعيم الوحيد الذي يمكنه ضمان أمن إسرائيل، إلا أن تصريحاته بأن قوات الدفاع الإسرائيلية لم تحذره بشكل كافٍ فيما يتعلق بحماس بعد بدء الهجمات، أدّت إلى التشكيك لدى الرأي العام في قيادة نتنياهو. في الواقع يمكن القول إن هناك خلافات مهمة كانت موجودة وظهرت على السطح مع هجوم حماس، مثل مرور نحو 3 أسابيع قبل هذا التصريح الذي أدلى به نتنياهو، وقوله إن استخبارات الجيش الإسرائيلي وجهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلي (الشاباك) أخطأوا في قراءة حماس. بالإضافة إلى ذلك، ذكر نتنياهو أن هاتين المؤسستين كانتا واهمتين في المرحلة الأخيرة وأضرّا بالبلاد كثيرا من خلال إعطاء رسالة مفادها أن حماس تريد التوصل إلى اتفاق. لكن هذا الفشل العسكري والاستخباراتي لا يلغي مسؤولية نتنياهو الشاملة عن الأزمة، حتى أن نتنياهو حذف تدوينته واعتذر، بعد ردود فعل كبيرة قالت إن نتنياهو هو صاحب الكلمة الأخيرة في الشؤون الخارجية والأمنية لإسرائيل. ويشير هذا التطور إلى أن نتنياهو كان يحاول التهرب من المسؤولية، وأنه لا يريد تحمل العواقب وحده بعد انتهاء الحرب. حتى أن زعيم اليمين المتطرف بن غفير الذي كان وزيرا للأمن القومي قبل تشكيل حكومة الحرب، انتقد هذه التصريحات التي أدلى بها نتنياهو. ورغم أن المشكلة التي يواجهونها اليوم تتمثل في فشل نتنياهو في توجيه تحذيرات محددة إلى الوحدات المعنية، إلا أن وزير الأمن القومي بن غفير أشار إلى أن سياسة نتنياهو تجاه غزة وحماس كانت خاطئة منذ البداية، وأنه قام بتحذيره مرات عديدة، لكن نتنياهو تجاهل هذه التحذيرات.

هل هناك انتخابات جديدة؟

في الحقيقة إن الأوضاع الحالية التي تظهر أن الإسرائيليين متحدون خلف قوات الدفاع الإسرائيلية وليس خلف نتنياهو، هي إشارة إلى أن نتنياهو سيواجه أوقاتا عصيبة بعد نهاية الحرب. حيث يشير استطلاع رأي عام أجرته صحيفة معاريف الإسرائيلية أن 80 %من المشاركين يرون ضرورة أن يتحمل رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو مسؤولية الفشل الأمني بسبب أحداث 7 أكتوبر وما بعدها. وأظهر نفس الاستطلاع أنه في حال إجراء الانتخابات اليوم, فإن تحالفا أكثر مركزية تحت قيادة بيني غانتس سيفوز بأغلبية الأصوات. ومع استمرار العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة, لا يبدو من السهل على الجيش الإسرائيلي الذي رسم لنفسه صورة "الأسطورة التي لا تقهر" أن يتقبل هذه الهزيمة وزعزعة هذه الصورة, بصرف النظر عن الكيفية التي ستنتهي بها الحرب. ولهذا السبب, من المحتمل جدا أن يكون هناك ضغوطات لتشكيل لجنة تحقيق لتقديم جميع المسؤولين الإسرائيليين عن هذه المرحلة إلى القضاء, بعد انتهاء الحرب مباشرة. ولكن من ناحية أخرى, قد يكون من الممكن لإسرائيل التي تعاني من مشاكل استقرار وتواجه عمليات انتخابية متكررة على مدى السنوات الخمس الماضية، أن تمنح نتنياهو فرصة أخرى لفترة من الوقت. كما أن نتنياهو الذي رفض الإجابة على سؤال حول ما إذا كان سيستقيل أو لا، لا يبدو من الممكن أن يقدم استقالته من تلقاء نفسه. إلّا أن من الممكن أن يؤدي طلب التصويت على الثقة من داخل الحكومة إلى تغيير المشهد السياسي في البلاد، في الوقت الذي لا يزال أمامنا ثلاث سنوات حتى الانتخابات المقبلة التي جرت آخر مرة في1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. ولكن يمكن القول إن مسألة التصويت على الثقة في السياسة الإسرائيلية التي تعيش حالة من الصدمة بسبب فشل نتنياهو، ليست على جدول الأعمال حاليا بسبب الشكوك حول ما ستؤول إليه خطة الحكومة الجديدة المحتملة فيما يتعلق بغزة.

هناك حقيقة أخرى، وهي أن المجتمع الدولي لن يبقى صامتا تجاه نتنياهو بسبب الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها في قطاع غزة. ومن المؤكد أن القضية التي من المرجح أن يتم رفعها في المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل (هناك بالفعل جهات بدأت العمل على هذه القضية) ستقيّد مساحة تحرك نتنياهو. كما أن الأزمة التي وصلت إلى وضع مدمر للغاية حتى في الوضع الحالي، ستؤدي إلى استمرار تزايد ردود الفعل ضد نتنياهو داخل وخارج البلاد. وفي النتيجة، فإن مصير نتنياهو السياسي مرتبط بشكل وثيق بالاتجاه الذي ستتطور نحوه الصراعات وبالمقاربات التي سيطرحها نتنياهو في هذه الفترة. ■

غوكهان أرلي: أكاديمي وباحث من تركيا, منسق الدراسات الخليجية في مركز أورسام.

هجمات الحوثيين والاستراتيجية الإيرانية بشأن باب المندب

إسماعيل صاري

الحوثيين لهم تاريخا طويلا في تهديد حركة الملاحة البحرية عبر مضيق باب المندب، من خلال علاقاتهم الوثيقة مع إيران وموقفهم (المعلن) ضد الولايات المتحدة وإسرائيل والمملكة العربية السعودية. وقد نجح الحوثيون في ممارسة ضغوط على أمن البحر الأحمر، بالرغم من تواضع قدراتهم العسكرية مقارنة بخصومهم.

تقلدت الأمم المتحدة مكانتها في التاريخ الحديث باعتبارها منظمة دولية تتولى مهمة حماية السلام وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ومنذ تأسيسها في عام 1945، ضمّت منظمة الأمم المتحدة عددا من الوكالات والبرامج المختلفة من أجل حل المشاكل وتحسين الظروف المعيشية للناس حول العالم. وإحدى هذه الوكالات هي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمعروف اختصارا باللغة الإنجليزية باسم (OCHA). يعتبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة مكلفة بتنظيم وتنسيق الفعاليات الإنسانية للأمم المتحدة، وهو يلعب دورا حاسما في تلبية احتياجات المساعدات العاجلة حول العالم.

نبذة تاريخية عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

تم تأسيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في 19 ديسمبر/ كانون الأول 1991 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 182/46، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى تنسيق المساعدات الإنسانية بشكل أكثر فعالية. وتم تأسيس هذا المكتب

لتلبية الحاجة إلى استجابة أسرع وأكثر فعالية وأفضل تنسيق للأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. لأنه لم يكن من الممكن الاستجابة بسرعة وفعالية للعديد من الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم في ذلك الوقت، جراء بعض المشاكل مثل عدم اكتمال التنسيق والتدخل المتأخر. يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي تم تأسيسه لحل هذه المشاكل، على تنظيم عملية توزيع المساعدات الإنسانية حول العالم بشكل أفضل والعمل على تقليل الآثار السلبية للكوارث والطوارئ. وقد لعب الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بطرس بطرس

مقران عالميان أحدهما في إسطنبول والآخر في لاهاي، ومكاتب إقليمية في خمس مدن مختلفة حول العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن المكاتب المحلية الموجودة في 29 مدينة مختلفة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تمكنه من تنسيق المساعدات الإنسانية بسرعة وكفاءة في حال وقوع كوارث طبيعية أو حالات طوارئ سواء في البلد الذي يوجد فيه المكتب أو في المنطقة أو القارة ككل. ويرأس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية, والذي يتم تعيينه لمدة خمس سنوات. ويشغل هذا المنصب في الوقت الحالي الدبلوماسي البريطاني مارتن غريفيث منذ يوليو/تموز 2021.

غالي دورا مهما في تأسيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يوجد مقران رئيسيان لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أحدهما في جنيف والآخر في نيويورك، فيما يوجد له

مهام ومجالات نشاط مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

إن الهدف الرئيسي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو تنسيق إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق

الأزمات والطوارئ والعمل على جعل هذه العملية أكثر فعالية وكفاءة وسرعة. وفي إطار هذه المهمة، يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم ويعمل على ضمان توصيل المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل أكثر فعالية. ويمكن إيجاز المهام الرئيسية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على النحو التالي:

تنسيق المساعدات الإنسانية: تتمثل المهمة الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تنسيق فعاليات المساعدات الإنسانية في مناطق الأزمات. وتتطلب هذه المهمة ضرورة التعاون والتنسيق مع حكومات الدول ومنظمات المساعدات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني. وبفضل هذه الطريقة، يمكن إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق الطوارئ والازمات بشكل أسرع وأكثر فعالية.

جمع التبرعات: يدعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى جمع التبرعات من أجل تمويل المساعدات الإنسانية، كما يدير المكتب عمليات جمع التبرعات، ويعمل على تنسيق الاتصالات مع الدول أو المنظمات أو الأفراد المتبرعة. ولذلك، يلعب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دورا هاما في جمع وتوجيه الأموال الإنسانية إلى مناطق الأزمات والطوارئ.

جمع وتحليل البيانات: يتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مسؤولية جمع المعلومات بشأن الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ، وتحليل البيانات، ومشاركة هذه المعلومات مع المنظمات ذات الصلة. وبهذا الشكل، يساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تحديد الاحتياجات في مناطق الكوارث الطبيعية والأزمات والعمل على توزيع هذه المساعدات الإنسانية بشكل أكثر فعالية على هذه المناطق. بالإضافة إلى ذلك، فإن جمع البيانات وتحليلها يتيح الفرصة للتدخل الفعّال في الأزمات الإنسانية التي قد تحدث في المستقبل.

لا تشمل مجالات نشاط مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية فحسب، بل تشمل أيضا الاحتياجات الإنسانية في مناطق النزاع. لكن حماية المدنيين في مناطق النزاعات وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن إلى المحتاجين قد يواجه العديد من الصعوبات والتحديات الكبيرة. لذلك يبذل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهودا حثيثة من أجل تجاوز مثل هذه التحديات وإيصال المساعدات إلى مناطق الطوارئ، ويضمن الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية للمحتاجين من خلال التنسيق مع أطراف النزاع. وجدير بالذكر أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منذ تأسيسه، لعب دورا مهما في العديد من الأزمات الإنسانية. حيث أنقذ هذا المكتب حياة الناس وعمل على التخفيف من معاناتهم بفضل قدرته على الاستجابة السريعة والفعالة لحالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية والأوبئة. وتعد الحروب الأهلية السورية واليمنية وأزمة الروهينجا وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب الأوكرانية، من أهم الأزمات التي عمل فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في السنوات الأخيرة بفعالية كبيرة من حيث تنسيق المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى محتاجيها.

يشار أيضا إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعب دورا مهما في مرحلة الزلازل التي ضربت محافظة كهرمان مرعش في فبراير/ شباط 2023. وقال ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف, راميش راجاسينغام إن العمل الذي قاموا به مباشرة بعد وقوع الزلازل الأخيرة في تركيا كان أكبر عملية بحث وإنقاذ دولية تنسقها المنظمة. وأوضح راجاسينغام أن الأمم المتحدة قامت بتنسيق فرق البحث والإنقاذ القادمة إلى تركيا من 38 دولة مختلفة، وأن هذه الفرق شاركت طوعا في أعمال ما بعد الزلزال. كما لعب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دورا فعّالا في

مكافحة الأزمات الإنسانية الناجمة عن الزلزال في المغرب والفيضانات في ليبيا. من جانبه قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث، إن الأمم المتحدة وشركاءها سخروا كافة الإمكانيات المتوفرة من أجل تقديم مساعدة سريعة وفعّالة للسكان المتضررين من هذه الكوارث. بالإضافة إلى ذلك، بذل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهودا مكثفة من أجل التخفيف من المعاناة الناجمة عن الكوارث في المغرب وليبيا من خلال ريادة حملات التبرعات الدولية.

انخفاض المساعدات الدولية

إن انخفاض التبرعات على الرغم من الاحتياجات المتزايدة يشكل أحد أكبر العقبات أمام قدرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مواصلة أنشطته في مجال المساعدات الإنسانية بشكل فعّال. حيث أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن نقص الأموال سيؤثر بشكل سلبي للغاية على عمليات المساعدات الإنسانية، كما أصدر المكتب العديد من التصريحات حول هذه المسألة خلال الأشهر الأخيرة ودعا المجتمع الدولي إلى العمل على زيادة التبرعات. فعلى سبيل المثال، جاء في التصريح الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في يونيو/ حزيران 2023 أنه تم جمع 20% فقط من مبلغ 54.8 مليار دولار المطلوب لهذه الفترة, وأن واحدا من كل 22 شخصا حول العالم يحتاج إلى المساعدة. كما أكد المكتب من خلال تصريحه "في الوقت الذي تتزايد فيه الاحتياجات بشكل كبير، فإن التمويل الذي يصلنا ليس كافيا لتلبية الاحتياجات"، على أن نقص الأموال يؤثر على ملايين الأشخاص، وقام بتوجيه دعوة إلى جميع الجهات المانحة من أجل زيادة مساهماتها.

يعد اللاجئون السوريون من بين الفئات المحتاجة الأكثر تضررا من انخفاض المساعدات الدولية. وتعاني البلدان المضيفة مثل الأردن ولبنان البلدين اللذين يستضيفا مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، من أزمات اقتصادية عميقة، ما يجعل هذه الدول غير قادرة على تلبية حتى الاحتياجات الأساسية للاجئين. كما أن حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المستمرة في سوريا لها تأثير سلبي كبير على النازحين السوريين الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة في شمال وشمال غرب البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تسببت جائحة كوفيد-19 واندلاع الحرب الأوكرانية في انتقال بعض المساعدات الدولية لمواجهة تلك الأزمات وتقليص المساعدات المقدمة للاجئين السوريين. وأصبح من الصعب جدا على السوريين العيش في ظل هذه الظروف السيئة. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه تجاه اللاجئين السوريين في أقرب وقت ممكن، وأن يعمل بشكل كبير من أجل زيادة الدعم المالي المقدم للمنظمات الإنسانية التي تكافح لتوفير حياة أفضل للاجئين، مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وفي النتيجة، فإن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) هو مؤسسة تعمل على الاستجابة للأزمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم ومحاولة التخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمات على الضحايا والمتضررين. وتعد مسائل تنسيق المساعدات الإنسانية وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأزمات الإنسانية والدعوة للقيام بالمساعدات الإنسانية وجمع التبرعات فيما يتعلق بذلك الأمر، من بين مجالات نشاط مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. إن الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا مثل الزلازل والفيضانات والحرائق، إضافة إلى الأزمات التي كان سببها الإنسان مثل النزاعات المسلحة والحروب الأهلية التي حدثت في أجزاء مختلفة من العالم، أثبتت مرة أخرى بكل وضوح أهمية منظمات المساعدة الإنسانية مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما أن دعم الأنشطة الإنسانية التي يقوم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتقديم المساعدة لهذه المنظمة من أجل تمكينها من مواصلة مهمتها، له أهمية كبيرة فيما يتعلق بتوفير حياة أفضل للناس في جميع أنحاء العالم. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده المشتركة مع مختلف الجهات من أجل تقديم الدعم إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حتى يتمكن من إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق الطوارئ وتلبية الاحتياجات الأساسية لمحتاجيها. وبهذه الطريقة فقط، سيصبح من الممكن بناء عالم أكثر عدلا يتمحور حول الإنسان. ■

إسماعيل ساري: أكاديمي وباحث من تركيا، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية من جامعة ميسوري في الولايات المتحدة، حالياً عضو هيئة تدريس في جامعة أنقرة حاجي بيرم ولي، وخبير دراسات الخليج في مركز أورسام.

السياسة الدولية والتهديدات الأمنية العالمية في عام 2024

إسماعيل نعمان تلجي

من المحتمل جدا أن يشهد العام 2024 تواصل الصراعات العسكرية والأزمات المستمرة حاليا، فضلا عن ظهور أزمات إقليمية/جيوسياسية جديدة، مثل التوترات السياسية والعسكرية الناجمة عن تنافس القوى العظمى والعوامل الاقتصادية والقضايا العرقية والطائفية والمشاكل العابرة للحدود.

إن السياسة العالمية التي تسير وفق أجندة مزعزعة للاستقرار لأسباب مثل المنافسة السياسية المستمرة بين القوى العظمى والصراعات المحلية والإقليمية والهشاشة الاقتصادية والكوارث الطبيعية، تشهد أيضا تطورات بشكل متصاعد تهدد الأمن العالمي. وتكشف تطورات الأيام الأولى من العام الجديد أن هذا الوضع سيتبع مسارا مماثلا في عام 2024. ونظرا لأن التوترات والصراعات السياسية/العسكرية المحلية والإقليمية والدولية لها ديناميّات مختلفة في كل مرحلة، فمن الصعب تقديم المحللين تفسيرات متشابهة حول الصراعات، إلّا أن الرأي العام السائد هو أن الصراعات ستستمر وقد تنشأ صراعات جديدة. وانطلاقا من هذه النقطة، يمكن القول إن من المحتمل جدا أن يشهد العام 2024 تواصل الصراعات العسكرية والأزمات المستمرة حاليا، فضلا عن ظهور أزمات إقليمية/جيوسياسية جديدة، مثل التوترات السياسية والعسكرية الناجمة عن تنافس

القوى العظمى والعوامل الاقتصادية والقضايا العرقية والطائفية والمشاكل العابرة للحدود.

في الوقت الذي كان إرساء مبدأ عدم الصراع في العلاقات الدولية وإحلال السلام والأمن الدوليين يمثل أكبر هدف مشترك دوليا على الأقل منذ عام 1945, إلا أن عدم توفير الأمن الذي يعتبر أكبر مشاكل العلاقات الدولية في عام 2024 يعطينا مؤشرات على ضرورة العمل الجماعي الدولي. وفي هذه المرحلة, من الممكن تصنيف هذه الصراعات بأشكال مختلفة. في البداية, يمكن مناقشة الصراعات بشكل محاور, وهنا تبرز في المقدمة قضايا مثل الأزمات الاقتصادية والأزمات التي نشأت أو من المحتمل أن تنشأ بسبب قضايا المناخ/البيئة وقضايا التكنولوجيا/الأمن السيبراني, إضافة إلى الأزمات الصحية الدولية (جائحة كوفيد-19). أما لو نظرنا لها من الناحية التاريخية، فمن الضروري أن نأخذ في الاعتبار استمرار الصراعات القديمة وإمكانية ظهور صراعات جديدة. وعند تناولها من منظور جيوسياسي، سنرى أن الصراعات الخاصة بمنطقة جغرافية معينة، يمكن التعبير عنها بالصراعات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. على سبيل المثال، يمكننا الإشارة إلى الصراعات بين الحكومات المركزية والجماعات المحلية في بعض البلدان الإفريقية بأنها صراعات محلية، في حين أن الصراعات بين الهياكل التي تمثل قطاعات مهمة من المجتمع والسياسة قد توصف بأنها صراعات وطنية وحروب أهلية. وفي الوقت نفسه، فإن الصراعات التي تشمل أكثر من دولة قومية مع أمثلة في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا والبلقان وجنوب شرق آسيا، قد تبرز أيضا على أنها صراعات دولية.

وعندما ننظر إلى السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط، يمكننا أن نرى أن القضايا البارزة على الواجهة فيما يتعلق بالصراعات، هي قضية فلسطين - إسرائيل، وسوريا والسودان واليمن وليبيا. وبحسب التصنيف التاريخي لهذه الصراعات، فليس من المتوقع أن تنتهي في عام 2024, لأنها صراعات مستمرة منذ أمد طويل. إن التطورات العسكرية في الميدان وضعف الهياكل والجهود والجهات الفاعلة على المستوى الدولي التي من شأنها توفير الاستقرار, تظهر أن هذه الصراعات ستبقى مستمرة في عام 2024. ويمكن القول إن النفوذ المتزايد للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في اليمن ودخول الحوثيين المدعومين من إيران

إلى الأجندة الدولية بسبب القضية الإسرائيلية الفلسطينية يظهر أن اليمن سيظل مشكلة دولية في عام 2024. في واقع الأمر, إن الوضع في اليمن لا يتعلق فقط بهذا البلد أو المنطقة التي يقع فيها, بل يحمل أهمية دولية أيضا من حيث تهديد أمن مضيق باب المندب الذي يعد أحد أهم نقاط العبور للتجارة البحرية العالمية. وبالمثل, يبدو أن عدم الاستقرار السياسي الداخلي المستمر في ليبيا وسعي قوات الميليشيات إلى السيادة, قد يؤثر سلبا على البلاد محليا ووطنيا في عام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد الحالة المبهمة بشأن مسار العملية السياسية في العام الجديد قد يزيد من تعميق الأزمة بل ربما يؤدي إلى بدائل عسكرية. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن إنهاء حالة عدم الاستقرار في ليبيا سيكون بمثابة تطور يمكن أن يكون له نتائج إيجابية في كل من البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا.

أمّا في السودان، فقد تحوّل الصراع على السلطة بين الجهات الفاعلة التي تمثل جناحين مختلفين داخل البيروقراطية السياسية والعسكرية إلى صراعات عنيفة تتصاعد مع مرور الوقت. وما يميز السودان عن مناطق الصراع الأخرى هو أن هذا البلد كان مركزا للصراعات بين المجموعات العرقية والسياسية وجماعات المصالح المختلفة على فترات منتظمة على مدار الأربعين عاما الأخيرة. ولذلك، فإن هذا البلد له تاريخ استثنائي في إفريقيا من حيث الانقلابات ومحاولات الانقلاب والحرب الأهلية والتمردات الناشئة من مختلف الجهات المسلحة غير

الحكومية. لذلك فإن عدم مقدرة الاتصالات الدبلوماسية التي تجريها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على إيجاد حلول ناجعة نحو إيقاف الحرب الأهلية المستمرة، يشير إلى انخفاض احتمالية إحلال السلام والاستقرار في عام 2024. وفي الوقت نفسه, عندما ننظر إلى شمال إفريقيا وشرق إفريقيا والساحل وهي المناطق التي تعتبرها دول الشرق الأوسط ساحة للسياسة الخارجية, فيمكن التنبؤ بأن عدم الاستقرار السياسي والمشاكل الناجمة عن صراعات السلطة والأزمات التي تخلقها أنظمة الطغمة العسكرية, ستساهم في استمرار الصراعات في عام 2024 أيضا. ويمكن القول إن الانقلابات التي وقعت في دول مثل بوركينا فاسو ومالي والنيجر، رغم أنها اتخذت الاحتياطات اللازمة لمنع الصراعات العسكرية، إلا أنها تضمنت عدم استقرار جديد واحتمال نشوب صراع عسكري بسبب صراعات السيطرة على السلطة والاضطرابات الاجتماعية والقضايا التاريخية. أمّا فيما يتعلق بشرق إفريقيا، فيمكننا رؤية أن النزاعات المستمرة المرتبطة بالأراضي والسيادة في الصومال والقضايا السياسية في إثيوبيا ستشكل مخاطر كبيرة في عام 2024.

من الممكن القول إنه بالإضافة إلى القضايا المحلية والوطنية والإقليمية والدولية الناشئة من الشرق الأوسط وإفريقيا، فإن الصراعات الناجمة عن تنافس القوى العظمى والاتجاهات

المحورية ستستمر أيضا في عام 2024. وتتجلى إحدى التنافسات المهمة للقوى العظمى في هذا السياق في الصراع بين الدول الغربية المتمركز حول روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. حيث أدى احتلال روسيا المستمر لأوكرانيا منذ فبراير/شباط 2022 إلى استخدام روسيا لمواردها العسكرية وتمويلها وبالتالي وقوعها في وضع اقتصادي صعب. لكن ما يبرز إلى الواجهة في سياق هذه القضية بأسرها هو السؤال عمّا إذا كانت الولايات المتحدة والدول الأوروبية قادرة على تطوير علاقاتها مرة أخرى عبر الأطلسي من خلال روسيا. ويمكن القول إن الانتخابات المقرر إجراؤها في الولايات المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، ستلعب دورا رئيسيا من حيث الصراع على السلطة مع روسيا والعلاقات عبر الأطلسي.

هناك صراع آخر على السلطة، وهو الصراع ذو الأصول الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين. جدير بالذكر أن التنافس بين الولايات المتحدة والصين الذي كان بمثابة صراع على السلطة واحتل الأجندة الدولية منذ بداية العام 2000 في القرن الحادي والعشرين, سيظل مصدرا مهما للصراع على المستويين الإقليمي/الجيوسياسي والاقتصادي, في ساحات مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي ومساعي التعامل بعملات غير الدولار على المستوى العالمي. وفي هذا السياق, يمكن القول إن النجاح المحتمل للكيانات الجديدة التي تشكل بديلا عن النظام السياسي والاقتصادي الغربي مثل مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، والمشاريع الضخمة مثل مبادرة طريق الحزام الصينية، تعتبر من بين القضايا المهمة التي تؤثر على التنافس الأمريكي الصيني. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يشهد العام 2024 إضافة إلى الانقسامات الجيوسياسية أو السياسية التقليدية, تنافسات كبيرة بين الجهات الفاعلة التي قد تشمل الدول والمنظمات المتطرفة والهامشية وغير الحكومية في العديد من المجالات مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي والصناعات الدفاعية ومكافحة التغير المناخي والطاقة المتجددة, ومن المنتظر أن تؤدي هذه التنافسات إلى نتائج مهمة. ولهذا السبب, يمكن القول إن العلاقات الدولية وديناميّات الصراع في عام 2024 لن تقتصر على العوامل الجيوسياسية والسياسية التقليدية فحسب, بل ستشمل مجالات مختلفة أيضا. وبناء على ذلك, من الضروري الإشارة إلى أن الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد للعلاقات الدولية اليوم ستبقى مستمرة في عام 2024 أيضا, كما سيتم تشكيل خطوط أمامية جديدة في المنافسة بين الدول. وإضافة إلى ذلك, يمكن القول إن الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية سيكون لديها إمكانية في عام 2024 لإعادة تشكيل استراتيجياتها وتفاعلاتها من أجل القضاء على جميع هذه المشاكل واحتمالات الصراع. ■

إسماعيل نعمان تلجي: أكاديمي وباحث من تركيا, أستاذ مشارك دكتور في كلية العلوم السياسية بجامعة سقاريا التركية, تتركز اهتماماته البحثية على شؤون الشرق الأوسط.

إبراهيم تراوري: الوجه الجديد للانقلاب العسكري في بوركينا فاسو

يوسف جان أياز

قام تراوري بتنفيذ انقلاب جديد بعد ثمانية شهور من الانقلاب السابق, وأطاح بنظام داميبا في 30 سبتمبر/ أيلول 2022, بحجة أن داميبا قد خان الالتزامات التي تعهد فيها في البداية. ولم يتم العثور على مكان وجود داميبا لبضعة أيام بعد الانقلاب, وانتشرت مزاعم بأنه هرب إلى القاعدة الفرنسية وبدأ الاستعداد للتخطيط لانقلاب مضاد. إلا أن داميبا رفض هذه الاتهامات, وقدم استقالته في 2 أكتوبر/ تشرين الأول من خلال مبادرة وساطة من شخصيات بارزة في البلاد.

أدى الانقلاب العسكري الذي وقع في بوركينا فاسو إلى حدوث تحوّلات مهمة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا فيما يتعلق بكل من التنافس الإقليمي على السلطة والمساعي لفرض النفوذ العالمي. وانطلاقا من انتقال آليات الانقلاب في وقت لاحق، إلى النيجر، الجارة الحدودية لبوركينا فاسو، وإلى دول أخرى تسيطر عليها فرنسا، أصبح من الضروري فهم التطورات الجارية والزعماء الجدد هناك.

نبذة عن حياة تراوري

ولد إبراهيم تراوري عام1988 في منطقة بوندوكوي بمحافظة مونهون الواقعة غرب بوركينا فاسو, ودرس الجيولوجيا في المراحل الأولى من حياته المهنية. وأكمل دراسته مع مرتبة الشرف في جامعة جوزيف كي زيربو في العاصمة واغادوغو في عام 2006. وكان في تلك الفترة عضوا في رابطة الطلاب المسلمين. انضم تراوري إلى الجيش في عام 2009, وتخرج من مدرسة جورج ناموناو العسكرية. وبعد تخرجه, خدم تراوري في المناطق الشمالية والوسطى من البلاد. حيث تم إرساله قبل هذه المهام إلى المغرب لتلقي التدريب على صنف الدفاع الجوي. حصل على رتبة ملازم أول عام 2014. تم تعيين تراوري في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما), وقد برز بنجاحاته في مدينة تمبكتو المالية. وشارك في مكافحة الإرهاب الذي أثر بشكل سلبي على الوضع الأمني في شرق بوركينا فاسو في عام 2019. وشارك في عملية أوتابانو التي تم تنفيذها في هذا الصدد. ونتيجة لعملية أوتابانو التي تعني البرق باللغة المحلية, تم تحييد الإرهابيين بقيادة أومارو ديالو المعروف باسم دياو أومارو. وخلال التحقيق الذي أجراه جهاز المخابرات في بوركينا فاسو مع أومارو ديالو، تم الكشف عن أنه كان يهدف إلى توسيع أنشطته إلى البلاد المجاورة جنوبا من خلال خلية قام بتشكيلها لهذا الخصوص. وبعد هذه العملية التي تم تنفيذها في عام 2019, حصل تراوري على ترقية وأصبح برتبة نقيب في عام 2020.

ساهم سخط الشعب وعدم رضاه على نظام روش مارك كريستيان كابوري رئيس بوركينا فاسو، في تمهيد الأرضية للانقلاب الذي وقع في عام 2022. وشارك تراوري في الانقلاب الذي حدث في 24 يناير/ كانون الأول 2022 بقيادة المقدم بول هنري سانداوغو داميبا. وتم تعيين تراوري في مارس/ آذار 2022, قائدا لفوج المدفعية المتواجد على بعد نحو 100 كيلومتر من العاصمة واغادوغو. وترددت مزاعم بأن تراوري كان يعمل لصالح قوات "كوبرا" التي تمثل وحدة مكافحة الإرهاب في البلاد, لكن تبين أن هذه الادعاءات كاذبة. وفي الوقت الذي تم تقديم مسألة تحقيق الأمن في البلاد كسبب لشرعنة الاستيلاء على السلطة, أدى فشل داميبا في الحفاظ على النظام العام في بوركينا فاسو إلى اكتساب حركة الانتفاضة الجهادية قوة في البلاد ودفع ذلك هذه الجماعات إلى زيادة مناطق سيطرتها بما يصل إلى 40 بالمائة من مساحة أراضي البلاد. وأدّت إقالة وزير الدفاع في أعقاب هذه الإخفاقات العسكرية وتغيير طاقم داميبا إلى زيادة التوترات وسط الجيش. وعلى إثر ذلك, قام تراوري بتنفيذ انقلاب جديد

بعد ثمانية شهور من الانقلاب السابق، وأطاح بنظام داميبا في 30 سبتمبر/ أيلول 2022, بحجة أن داميبا قد خان الالتزامات التي تعهد فيها في البداية. ولم يتم العثور على مكان وجود داميبا لبضعة أيام بعد الانقلاب, وانتشرت مزاعم بأنه هرب إلى القاعدة الفرنسية وبدأ الاستعداد للتخطيط لانقلاب مضاد. إلا أن داميبا رفض هذه الاتهامات, وقدم استقالته في 2 أكتوبر/ تشرين الأول من خلال مبادرة وساطة من شخصيات بارزة في البلاد. وفي مقابل هذه الاستقالة, قدم تراوري وعودا إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) بالانتقال إلى الحكم المدني في غضون عامين، وقام بنفي داميبا إلى دولة توغو. ولاقى الانقلاب الذي قام به تراوري دعما وترحيبا من الشعب، شأنه شأن انقلاب يناير/ كانون الثاني 2022، وأقيمت الاحتفالات في العاصمة بعد ذلك فرحة بانقلاب تراوري.

الفعاليات السياسة الداخلية والخارجية لتراوري

استولى تراوري على السلطة كأصغر زعيم سياسي في العالم عن عمر يناهز 34 عاما، وبعد الانقلاب أسس هذا الزعيم الشاب المجلس الوطني الانتقالي، لكنه أدلى بتصريحات قال فيها إنه لن يبقى في منصبه لفترة طويلة. كما وعد أيضا أنه يستطيع أن يفعل في ثلاثة أشهر ما لم يتم فعله في حكم داميبا الذي دام ثمانية أشهر. وكانت التحية التي أرسلها يفغيني فيكتوروفيتش بريغوجين زعيم الشركة العسكرية الروسية الخاصة فاغنر صاحبة الأنشطة المثيرة للجدل في مالي، إلى الزعيم تراوري بعد الانقلاب وإعلانه تأييده له، بمثابة إشارة إلى أن الاتجاه السياسي لبوركينا فاسو سيتحوّل نحو روسيا. وبعد الانقلاب الذي قام به تراوري، قام بعض الجنود في الشوارع بترديد هتافات "روسيا" وهم فوق ناقلات الجنود المدرعة التابعة للجيش، وكانت حشود تحمل الأعلام الروسية في استقبال تراوري عندما ذهب إلى قناة التلفزيون الوطنية، ما عزّز الادعاءات بأن شعبية فرنسا انخفضت بين أفراد الجيش في الآونة الأخيرة، وقدمت هذه المظاهر أدلة حول السياسة الخارجية التي سيتبعها تراوري. كما أن مهاجمة المتظاهرين للسفارة الفرنسية خلال الانقلاب جراء ادعاءات بأن الرئيس المخلوع بول هنري سانداوغو داميبا قد لجأ إلى فرنسا، دعّمت أيضا هذه الآراء حول الاتجاهات السياسية الجديدة للبلاد. من ناحية أخرى، قال تراوري إنه يعلم أن فرنسا لن تتدخل في شؤونها البلاد الداخلية، وأوضح أن هذا الوضع ليس له علاقة بروسيا أو فاغنر وأنهم حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية ولكن يمكنهم أيضا التعاون مع روسيا، وهذا ما ساهم في بدء النقاشات حول الاتجاه السياسي الجديد لبوركينا فاسو. وفي هذا الصدد، فإن تصريحات نانا أكوفو أدو رئيس غانا الدولة الجارة الجنوبية لبوركينا فاسو بأن وجود فاغنر في بوركينا فاسو أمر مؤسف، تشير إلى أن الانقلاب الذي قام به

تراوري يحمل أهمية أيضا فيما يتعلق بالتوازنات السياسية الإقليمية.

طلبت حكومة تراوري من الجنود الفرنسيين مغادرة البلاد في يناير/ كانون الثاني 2023, وأعلنت التعبئة العامة في أبريل/ نيسان من نفس العام جراء تزايد الهجمات في البلاد, واتهمت الحكومة فرنسا بمحاولة تقويض العملية الانتقالية في بوركينا فاسو. جدير بالذكر أن تراوري بعد طلبه من فرنسا سحب جنودها البالغ عددهم 400، أكد أنه لا توجد كراهية تجاه أي دولة، وأنه لم يتم قطع العلاقات الدبلوماسية مع أي دولة. وتم قراءة هذا البيان على أنه ضرورة سعي الدول لإقامة علاقات مبنية على المساواة في السيادة. وفي يونيو/ حزيران قامت حكومة تراوري التي تتميز بخطابات مناهضة للإمبريالية باستقبال وفد التحالف الدولي للمشروعات الاستراتيجية لتحالف بريكس برئاسة لاريسا زيلينتسوفا، وتم الإعلان أن بريكس ستفتح ممثلية لها في بوركينا فاسو. وأشير إلى أن تراوري هو الذي سيحدد الخطوط العريضة لأنشطة هذا المكتب الذي سيعمل على تقديم الخدمات في مجالات متعددة. ومنحت لاريسا زيلينتسوفا الرئيس تراوري ميدالية باسم مجموعة بريكس "لنضاله من أجل سيادة بلاده". وفي تصريحات أدلى بها في يوليو/ تموز، أكد تراوري أن أبواب بلاده مفتوحة أمام مجموعة بريكس، وأعطى الضوء الأخضر للاستثمار الأجنبي.

يشار إلى أن حكومتي بوركينا فاسو ومالي أعلنتا في تعليقهما على الانقلاب الذي وقع في النيجر في يوليو/ تموز 2023, أن محاولات إعادة الأنظمة السابقة إلى الحكم من خلال التدخل الخارجي سيتم اعتباره سببا للحرب. وتم قراءة هذا الدعم إلى حكومة الانقلاب الجديدة التي اتخذت جبهة معارضة لفرنسا، على أنه تطور هام في النيجر إحدى الدول التي تستورد منها فرنسا اليورانيوم، وأن هذا التطور سيؤثر على السياسة الفرنسية بعد الانقلاب. ويتوافق هذا الموقف مع الرسائل المناهضة للإمبريالية التي صدرت في القمة الروسية الإفريقية التي عقدت بالتزامن مع انقلاب النيجر. وأكد تراوري الذي حضر القمة الروسية الإفريقية الثانية التي عقدت في بطرسبورغ في الفترة 27-28 يوليو/ تموز, على أهمية اتخاذ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قرارا بإرسال الحبوب إلى إفريقيا, مشددا على ضرورة تطوير العلاقات مع روسيا. وعاد تراوري إلى الواجهة مرة أخرى من خلال خطابه المناهض للإمبريالية في القمة, ولم يلفت الانتباه إلى مشاكل بلاده فقط بل تطرق إلى مشاكل القارة الإفريقية أيضا. وأشار تراوري في تصريحاته في القمة إلى أن إفريقيا ظلّت فقيرة رغم ثرواتها الكبيرة وأن الزعماء الأفارقة يسافرون حول العالم للتسوّل. أثارت هذه التصريحات ردود فعل كبيرة من بعض زعماء دول القارة الإفريقية, حتى أنهم رفضوا المشاركة في الصورة العائلية للقمة معلنين أنهم "لا يريدون أن يكونوا في نفس الصورة مع الحكومات الانقلابية". وعلى هامش القمة أجرى تراوري لقاء مع بوتين أعلن خلاله دعمه لروسيا في الحرب الروسية الأوكرانية, وطلب الدعم من روسيا لإنشاء محطة للطاقة النووية في بلاده. من جانبه أعلن بوتين خلال اللقاء أنهم سيعيدون فتح السفارة الروسية في واغادوغو التي تم إغلاقها في عام 1992. وأفاد تراوري في تصريحات صحفية أنه التقى مسؤولين من العديد من الدول خلال القمة، وتبادل وجهات النظر معهم حول فرص الاستثمار في بلاده. ولدى عودته إلى بوركينا فاسو بعد القمة، تم استقبال تراوري بالاحتفالات المؤيدة له.

وفي النتيجة، فإن تراوري الذي يبرز بخطاباته السياسية المناهضة للإمبريالية في إفريقيا، يبدو مستعدا لتحسين علاقاته مع روسيا التي تخوض صراعا على النفوذ مع أوروبا والولايات المتحدة في القارة الإفريقية. ويشير اختيار دولة امبريالية أخرى حليفة إلى أن معاداة الإمبريالية تستخدم في الخطابات فقط. ولهذا السبب، يلاحظ أن النظرة إلى روسيا في إفريقيا ليست سلبية مثل النظرة إلى أوروبا، وأن الفجوة بين الحكومات المتحالفة مع الغرب وشعوبها قد يفتح المجال أمام هذا الخطاب المناهض للإمبريالية. أمّا تراوري فأصبح أحد القادة في مركز هذا الخطاب المناهض للإمبريالية من خلال معارضته للوجود العسكري الفرنسي في بلاده.■

يوسف جان أياز: باحث من تركيا، حاصل على الماجستير في الأمن الدولي من معهد ألب أرسلان للدراسات الدفاعية، وهو يتابع حاليًا دراسة الدكتوراه في الأمن الدولي في أكاديمية الشرطة في أنقرة. ومجالات أبحاثه تتركز على شؤون الأمن في الشرق الأوسط. ويعمل حاليًا كباحث في قسم دراسات العراق بمركز أورسام.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies • مركز دراسات الشرق الأوسط

ORSAM

www.orsam.org.tr

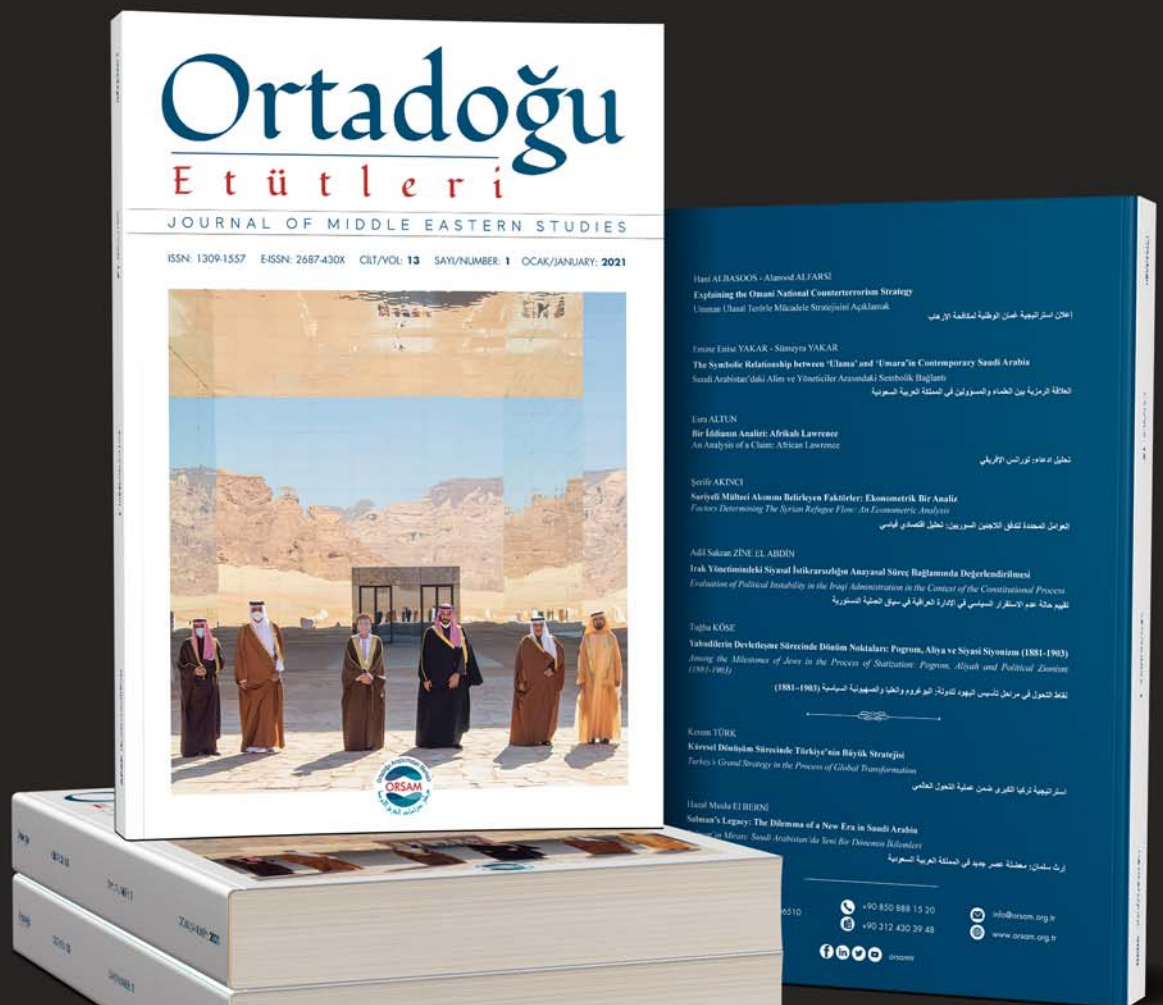

+90 850 888 15 20 info@orsam.org.tr orsamorgtr

ORTADOĞU YAYINLARI

منشورات الشرق الأوسط

www.ortadoguyayinlari.com

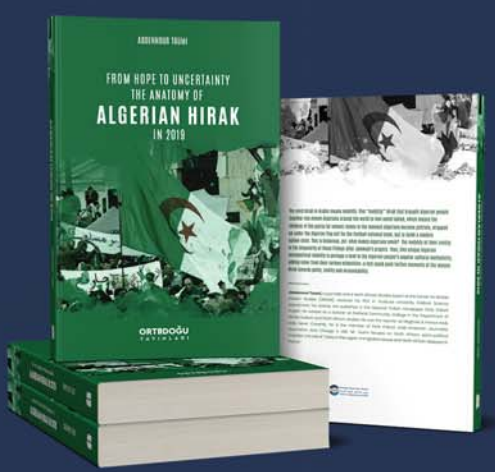

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi • Center for Middle Eastern Studies
مركز دراسات الشرق الأوسط